

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : / D.S.E / 2015

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: / ق.ع.إ. / 2015

الموضوع

أثر برامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في
الجزائر خلال الفترة 2001-2014

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و نقود

إشراف الأستاذة :

إعداد الطالبة:

■ وصاف عتيقة

■ مشتة كريمة

السنة الجامعية : 2014-2015



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾

(المجادلة: 11)

عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال سمعتُ

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

((مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَصْنَعُ وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحَيْتَانُ فِي الْمَاءِ وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَإِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ))

- رواه أبو داود والترمذي -

الإهداء

إلى من حملتني وهنأ على وهن و أهدتني من روحها قبسًا.

إلى من جدّ و اجتهد و أضاء دربي و هجا.

إلى من أرفع بهما رأسي وتسجد لهما كلماتي إلى رمزي عفتي وكبريائي إلى من أحتمي بظلالهما

إلى من علماني أن الحياة كفاح ووراء كل تعب نجاح أنتما الذان رسمتما طريق علمي مما لا يصح

لأحد أن يتجاوزه... إليكما يا تاجا رأسي وعنوان نجاحي ويا سندي في الحياة. معكما أكون أنا و

بدونكما أكون مثل أي شيء...إلى الأب العزيز و الصدر الحنون أمي

إلى كل أخوتي و أخواتي و زوجة أخي

إلى كل الزملاء و الأصدقاء

إلى كل من حفظهم قلبي، و لم يذكرهم لساني.

كريمة

شكر و عرفان

قال الله عز وجل ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ الإسراء 111

و قال أيضا ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ إبراهيم 07

فالحمد والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

المتواضع.

ثم الفضل والشكر والثناء إلى كل الأساتذة الذين كانوا سندا لي في إتمام إنجاز هذا

الموضوع.

وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة "وصافة عتيقة" على ما قدمته من معلومات و

توجيهات قيمة ليتم إنجاز البحث

كما أتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الموقرين أعضاء لجنة المناقشة على ما

قدموه لنا من ملاحظات قيمة حول هذا البحث.

وفيه الأخير لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب

أو من بعيد راجيا من الله عز وجل أن يجازيهم عنى خير الجزاء.

الملخص

تعتبر برامج الإنفاق العام الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الإقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع.

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة تأثير البرامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2001-2014)، وسعت الجزائر من خلال هذه البرامج تحقيق أهداف من أهمها تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات من أجل التنمية الشاملة للبلاد، وسماح بتنويع الإقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج.

وخلصت الدراسة أن الجزائر رغم تسخيرها لأموال ضخمة أسفرت عن نتائج متواضعة و كان لها تأثير كبير على المجال الاقتصادي، ونمو إقتصادي غير حقيقي بحيث ما زالت تعتمد على المحروقات، و أصبح إقتصاد الجزائر أقتصاد ريعي إستهلاكي، وعليه الجزائر لا تملك سياسة مالية قوية مبنية على الإيرادات و ترشيد النفقات العامة.

الكلمات المفتاحية : الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، برامج الإنفاق العام.

Résumé

Les programmes de dépenses publiques les plus importantes pour les gouvernements pour atteindre l'équilibre économique et augmentent le niveau de bien-être des membres de la communauté sont considérés.

Cette étude vise à essayer de comprendre l'impact sur la croissance économique en Algérie programmes de dépenses année au cours de la période (2001–2014), de l'Algérie, a cherché à travers ces programmes atteignent les objectifs de la croissance la plus importante en dehors du secteur des hydrocarbures pour le développement global du pays, et permettre de diversifier Allaguetsad démantèlement dépendance excessive out.

L'étude a conclu que l'Algérie en dépit des fonds énormes harnachés a donné des résultats modestes et ont eu un impact significatif sur la sphère économique, et la croissance économique est non réel, donc dépend toujours sur le carburant, et est devenu l'économie de l'économie de l'Algérie Rei, la consommation, et par l'Algérie ne avoir une politique financière solide basée sur les recettes et la rationalisation des dépenses publiques.

Mots clés: les dépenses publiques, la croissance économique, les programmes de dépenses publiques.

الفهرس

الفهرس

III	شكر وعرفان.....
IV	الإهداء.....
VII	الملخص باللغة العربية.....
IV	الملخص باللغة الفرنسية.....
VIII	الفهرس.....
X	قائمة الجداول و الأشكال.....
أ-ث	مقدمة.....

الفصل الأول: سياسة الإنفاق العام

2.....	تمهيد.....
3.....	المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام.....
3.....	المطلب الأول: تعريف الإنفاق العام و أنواعه.....
6.....	المطلب الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق العام و أسبابه.....
8.....	المطلب الثالث: الأثار الإقتصادية للإنفاق العام.....
10.....	المبحث الثاني: ضوابط و محددات الإنفاق العام و التدخل المالي للدولة.....
10.....	المطلب الأول: ضوابط الإنفاق العام.....
12	المطلب الثاني: محددات الإنفاق العام.....
15.....	المطلب الثالث: التدخل المالي للدولة و نموذج التوازن الإقتصادي.....
18..	المبحث الثالث: فعالية سياسة الإنفاق العام.....

- 18.....المطلب الأول:إنتاجية الإنفاق العام.
- 19.....المطلب الثاني:سياسة الإنفاق العام و السياسة الضريبية.
- 20.....المطلب الثالث:طرق تمويل الإنفاق العام
- 22..... خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني:الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي

- 24.....تمهيد
- 25.....المبحث الأول:مدخل للنمو الإقتصادي
- 25.....المطلب الأول :تعريف النمو الإقتصادي و خصائصه.
- 27.....المطلب الثاني عناصر النمو الإقتصادي و مو مقاييسه.
- 30.....المطلب الثالث:فوائد و تكاليف النمو الإقتصادي
- 32.....المبحث الثاني:إستراتيجية النمو الإقتصادي و نظرياته.
- 32.....المطلب الأول:إستراتيجية النمو الإقتصادي
- 34.....المطلب الثاني:نظرية النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي.
- 37.....المطلب الثالث:نظرية النمو الإقتصادي في الفكر الحديث.
- 41.....المبحث الثالث:التأصيل النظري لدينامكية تحقيق الإنفاق العام للنمو الإقتصادي...
- 41.....المطلب الأول:وجهة النظر الكلاسيكية
- 42.....المطلب الثاني:وجهة النظر الكينزية لأثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي.....
- 43.....المطلب الثالث:الدراسات الحديثة حول تأثير الإنفاق العام في النمو الإقتصادي.....
- 46.....خلاصة الفصل الثاني:.

الفصل الثالث: الإنفاق العام و النمو الإقتصادي

- تمهيد.....48
- المبحث الأول: برامج لإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014.....49
- المطلب الأول برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.....49
- المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو أو المخطط الخماسي الأول 2005-200..52
- المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو أو برنامج التنمية الخماسي الثاني 2010-2014...55
- المبحث الثاني: أثر برامج الإنفاق العام على نمو الإقتصادي**
- خلال الفترة 2001-2014.....58
- المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي 2001-2004...58
- المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي خلال الفترة 2005-2009..62
- المطلب الثالث: أثر برنامج توطيد النمو على النمو الإقتصادي 2010-2014.....62
- المبحث الثالث: تقييم نجاعة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي.....66
- المطلب الأول: تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الإستثماري اللازم لتحقيق النمو الإقتصادي..66
- المطلب الثاني: تشخيص أسباب ضعف تأثير برامج الإنفاق العام على نمو الإقتصادي67
- المطلب الثالث: ركائز نجاح ترشيد الإنفاق العام و الأساليب الحديثة في إدارته.....70
- 74.....خلاصة الفصل الثالث:
- 76.....الخاتمة:
- 80.....قائمة المراجع:

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
51	محتوى مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي	01
54	البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له (2009-2005)	02
54	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)	03
57	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	04
59	تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي للفترة (2001-2004)	05
60	معدلات النمو القطاعية (2001-2004)	06
62	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2010-2013)	07
63	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2010-2013	08
64	معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2013)	09

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	أنواع مختلف النفقات العامة	01
17	أثر السياسة الإنفاقية على التوازن الإقتصادي الكلي	02
59	تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي خلال الفترة (2001-2004)	03

المقدمة

المقدمة

لقد حظيت مسألة النمو الاقتصادي بمكانة كبيرة في العالم إذ لقيت قسط كبير من الإهتمام لدى الإقتصاديين من خلال مختلف النظريات و الدراسات الإقتصادية، و ترجع هذه الأهمية إلى كون نظرية النمو نظرية شاملة تهتم بتفسير عمليات الإقتصاد الكلي، و تقوم بدراسة الملامح الإقتصادية و التي من خلالها يتم تحديد القيم المنتجة.

ومنه يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات مستعملة في ذلك الميزانية العامة كأداة و وسيلة تخطيط و تنفيذ برامج الإنفاق للرفع من الطاقات الإنتاجية في إستثمارات عمومية تشمل جل المجالات الإقتصادية و الإجتماعية .

و بإعتبار إقتصاد الجزائر جزء من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات و الأزمات الحادة، فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام، و ذلك بإنتهاج سياسة مالية توسعية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية للموارد المالية المخصصة للإنفاق العام في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط عبر البرامج الإنفاقية العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها بهدف تحقيق الأهداف الإقتصادية للبلاد.

و من خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي إنعكاسات برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و تتدرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1. هل للإنفاق العام أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
 2. ما هو القطاع الأكثر تأثرا على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
 3. كيف يمكن ترشيد الإنفاق العام في ظل سيادة مبادئ الحكم الراشد، و ما هي أهم الآليات التي تسعى الدولة للإعتماد عليها في ترشيد الإنفاق العام؟
- فرضيات الدراسة:**

و للإجابة عن هذه التساؤلات وضعنا الفرضيات التالية:

1. تؤثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي إيجابيا.
2. يعد قطاع المحروقات القطاع الوحيد و دون قطاعات الأخرى مؤثرا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. يمكن للإدارة الجيدة و كفاءة أجهزة الدولة و توفر نظم المحاسبة و الرقابة الفعال من ترشيد الإنفاق العام.

أسباب إختيار الموضوع:

1. الموضوع يندرج ضمن تخصص مالية و نقود

2. الرغبة الشخصية للفهم الأعمق للموضوع

3. أهمية الموضوع في المجال الاقتصادي

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أثر النفقات العمومية على الإقتصاد الجزائري و إبراز أهم النفقات التي تدعم النمو الاقتصادي خاصة في ظل قلة الموارد المتاحة في الوقت الحالي في الجزائر، و مثل هذه الدراسة تتجلى أهميتها مما تقدمه من تحليل إقتصادي و نتائج مهمة يمكن أم تساعد في إتخاذ قرارات مستقبلية.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أهم مفاهيم الإنفاق العام ، و النظريات و النماذج التي قدمها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي.

2. دراسة أثر برامج الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

3. توضيح سياسات ترشيد الإنفاق العام بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة :

بالنظر لطبيعة موضوع الدراسة فإن المنهج المتبع هو:

المنهج الوصفي: حيث نقوم بوصف مختلف المفاهيم و النظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي و الإنفاق العام و ذلك في الفصلين الأول و الثاني.

المنهج التحليلي: و الذي يتعلق بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي من خلال إحصائيات و منحنيات فقد تم إعماده في الفصل الثالث.

الدراسات السابقة:

1. كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي - دراسة تحليلية مقارنة- مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، 2006، نستنتج من خلال هذه الدراسة مدى فعالية أدوات تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي مقارنة بمثيلاتها في الإقتصاديات الوضعية، و من أهم النتائج التي توصلت إليها:
- يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة من أكثر المصطلحات الإقتصادية التي كثر تداولها في الإقتصاد الحديث، و هو يعبر بمفهومه البسيط عن ذلك الفرق بين الإيرادات العامة للدولة و نفقاتها العامة.
- يمكن القول أن الأصل في الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي هو مبدأ السنوية في تحصيل الإيرادات و إنفاقها، مع جواز الخروج من هذا المبدأ في بعض الأمور إذا إقتضت المصلحة ذلك.
2. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر_تونس- أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، نستنتج من خلال هذه الدراسة مساهمة سياسة الميزانية في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر و تونس خلال الفترة 1990-2012، و من أهم النتائج التي توصل إليها :
- من خلال السياسات التصحيحية التي قامت بها الجزائر و تونس إنخفضت نسب نمو الإنفاق العام خلال مرحلة الإصلاحات بنسب متفاوتة.
- يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في كل من تونس و الجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل إقتصادية أخرى مثل إرتفاع نسب التضخم و البطالة و إنخفاض نسب النمو الاقتصادي فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الإقتصادية.
3. مهدي نزيه، دراسة جدوى المشروعات العامة و دورها في ترشيد الإنفاق العام، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة بسكرة، 2006، نستنتج من خلال الدراسة دور دراسة جدوى المشروعات العامة في ترشيد الإنفاق العام، و من أهم النتائج التي توصل إليها:
-تطور حجم و نوع الإنفاق العام ما هو إلا نتيجة لذلك التطور الذي لحق بدور الدولة في المجال الإقتصادي و الإجتماعي.
-أن دراسة الجدوى للمشروعات العامة ما هي إلا طريقة من خلالها تصور مختلف التكاليف و المتعلقة بالمشروع.

*من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح إنعكاسات برامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر، ولقد غطينا الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع أبعاد الدراسة تم تقسيمه إلى ثلاث فصول كآآتي:

الفصل الأول: بعنوان سياسة الإنفاق العام، و الذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث حيث سنتناول في الأول ماهية الإنفاق العام و في الثاني ضوابط و محددات الإنفاق العام و التدخل المالي للدولة و نموذج التوازن الاقتصادي و في الثالث فعالية سياسة الإنفاق العام

الفصل الثاني: بعنوان الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كآآتي، المبحث الأول مدخل للنمو الاقتصادي، المبحث الثاني إستراتيجية النمو الاقتصادي و نظرياته و المبحث الثالث التآصيل النظري لديناميكية تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

الفصل الثالث: بعنوان الإنفاق العام و النمو الاقتصادي، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كآآتي، المبحث الأول برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2001-2014، المبحث الثاني أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، المبحث الثالث تقييم نجاعة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

الفصل الأول

سياسة الإنفاق العام

تمهيد

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية هاته النفقات العامة كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها ، فهي تعكس كافة الجوانب الأنشطة العامة ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام.

المبحث الثاني: ضوابط ومحددات الإنفاق العام وتدخل المالي للدولة.

المبحث الثالث: فعالية سياسة الإنفاق العام.

المبحث الأول: ماهية الأنفاق العام

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطورها، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق العام وأنواعها:

يمكن ابراز النفقات العامة و أنواعها فيما يلي :

أولاً: تعريف الإنفاق العام

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية والغرض منها تحقيق الأهداف الاقتصادية.

التعريف الأول: النفقة مبلغ نقدي¹: تنفق الدولة والهيئات العمومية التابعة لها مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لتأدية مهامها وقد تكون النفقة اعترافاً بدين ستدفعه الدولة لجهات ما مقابل خدماتها في تسيير المصالح العامة.

التعريف الثاني: صدور النفقة من شخص معنوي عام²: النفقة العامة يجب أن تصدر عن شخص معنوي عام يعني الدولة والجماعات المحلية (الولاية و البلدية) أو إحدى المؤسسات والهيئات العامة وعلى ذلك لا يعتبر المال الذي ينفقه شخص طبيعي نفقة عامة حتى ولو كان الهدف منه تحقيق منفعة عامة كتبرعات الأفراد لبناء مستشفى أو مدرسة أو مسجد.

التعريف الثالث: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة العامة³: يجب أن تكون الغاية والهدف من النفقة العامة هو تحقيق المصلحة العامة التي تعود بالنفع على جميع المواطنين ولا يجوز استخدامها لتحقيق منافع خاصة لأن المال العام تم جبايته وتحمل عبئه من المواطنين، فمن باب المساواة يجب أن تستفيد منه جميع فئات الشعب.

¹ خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2005، ص-ص. 51-52.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 65.

³ سوزي علي ناشد، المالية العامة، منشورات حلي الحقوقية، لبنان، 2006، ص. 27.

وفكرة النفع العام ليست فكرة ثابتة جامدة بل هي في تغير وتطور المستمر، ولضمان توجيه النفقة العامة للغرض الذي خصصت له أي سد الحاجات العامة وتوضع حدود على سلطة البرلمان حتى لا يسيء استخدام حقه في إقتراح النفقات.¹ كما تفرض رقابة فعالة على سلطة تنفيذية في استعمالها لأموال العامة.

ومن التعاريف السابقة يمكن إستخلاص تعريف النفقة العامة:

"النفقة العامة تعني استخدام مبلغا من النقود من قبل شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة أو مصلحة عامة، فالنفقات العامة تغطي النشاطات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات".

ثانياً: أنواع النفقات العامة

تتعدد أنواع النفقات العامة تبعاً لتقسيماتها المختلفة:

1 تقسيم النفقات حسب المعيار التأثيري في الدخل الوطني أي قوة شرائية: وتنقسم إلى:²

أ. **نفقات حقيقية:** تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور ورواتب العاملين، كذلك تشتراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإيرادات وأجهزة الدولة.

ب. **نفقات تحويلية:** هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى فئة أخرى في مجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه.

وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع:³

(1) **إقتصادية:** مثل إعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.

(2) **إجتماعية:** مثل التأمينات وتعويضات البطالة.

(3) **مالية:** مثل أقساط فوائد الدين العام.

2 تقسيم النفقات حسب المعيار التكراري والدوري: وتنقسم إلى النفقات العادية والنفقات غير العادية:⁴

- إذا كانت النفقة تتم بنظام ودورية فهي نفقة عادية، أما إذا لم تتم بانتظام فهي نفقة غير عادية.

- إذا كانت النفقة تستوعب بأكملها خلال فترة المالية فهي نفقة عادية، وإذا تعدت الفترة المالية فهي نفقة

غير عادية.

¹ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر)، 2000، ص.378.

² رفعت محبوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، الإسكندرية(مصر)، 1992، ص.92.

³ عاطف صدق ومحمد الرزاز، المالية العامة، القاهرة(مصر)، 1995، ص.57.

⁴ صيرينة كردودي، تمويل عجز المازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود

وتمويل، جامعة بسكرة(الجزائر)، 2005-2006، ص.10.

- معيار الإنتاجية إذا كانت النفقة منتجة فهي نفقة غير عادية، وإذا كانت غير منتجة فهي نفقة عادية.
- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: تعتبر النفقة عادية إذا لم تسهم في تكوين رؤوس الأموال العينية، وتعتبر نفقة غير عادية إذا أسهمت في تكوين الأموال العينية.

3 تقسيم النفقات حسب المعيار الوظيفي (حسب وظائف الدولة):

والوظائف الأساسية للدولة هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الإجتماعية، والوظيفة الاقتصادية ويمكن توضيحهم في ما يلي:

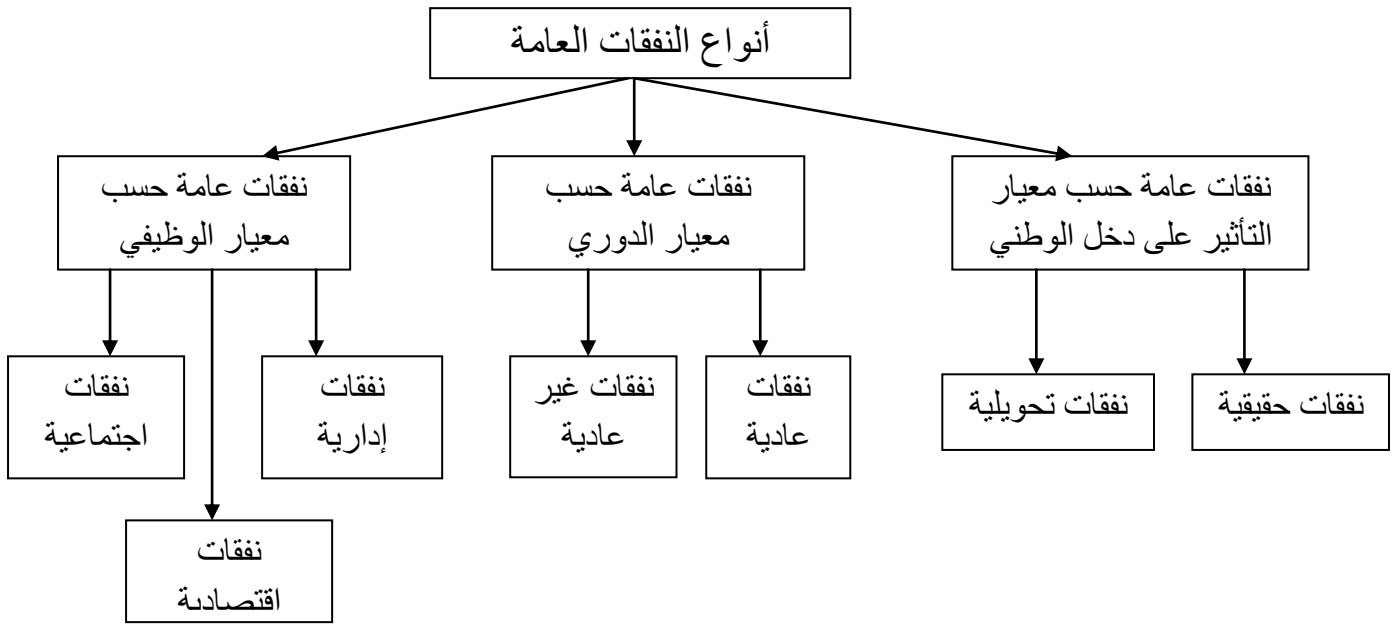
- أ. الوظيفة الاقتصادية¹: وتشمل كل النفقات التي تهدف إلى التدخل في المجال الاقتصادي أو لها تأثير في حياة الاقتصادية للدولة كالنفقات الاستثمارية في الميدان الصناعي أو الزراعي.
- ب. الوظيفة الاجتماعية: وهي تتعلق بنفقات الصحة والضمان الاجتماعي والتعليم وغيرها ويغلب على هذه الوظيفة النفقات التحويلية التي تمكن الدولة من مساعدة بعض الفئات الاجتماعية المحرومة.
- ج. الوظيفة الإدارية²: وتشمل كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة وتمثيل دبلوماسي وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية فجميعها نفقات ضرورية لقيام دولة بوظائفها الادارية حيث أن أغلبية إن لم نقل جميع هذه نفقات يمكن إدراجها على أنها نفقات جارية.

ويمكن توضيح التقسيمات السابقة من خلال الشكل التالي:

¹ حراق مصباح، "محاضرات في المالية العامة"، www.e_campus.ufc.dz/comptable/finance-publique/INDEX.ntm!.15/03/2015، جامعة التكوين المتواصل، ص.21.

² مهدي نزيه، دراسة جدوى المشروعات العامة ودورها في ترشيد الإنفاق العام- دراسة حالة مديرية مصالح فلاحية لولاية مسيلة، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة بسكرة (الجزائر)، 2005-2006، ص.45.

الشكل رقم(01): أنواع مختلفة للنفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

إن ظاهرة تزايد إنفاق العام ترجع إلى أسباب ظاهرية وأسباب أخرى حقيقة يمكن إيضاحها فيما يلي:

أولاً: أسباب ظاهرية

و يعني أن هناك زيادة في الأرقام النقدية للنفقات العامة دون أن تكون هناك زيادة في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة، أي دون أن يترتب عنها زيادة منفعة الحقيقية ولا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة ومن هذه الأسباب نذكر منها:

1. انخفاض قيمة الحقيقية للنقود¹: ويقصد بها هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد من سلع والخدمات وهذا

يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن المقرر في هذا الصدد أن قيمة النقود أخذت بالانخفاض بصورة مستمرة في أغلب الدول، أما الانخفاض قيمة النقد على مستوى الزيادة في النفقات العامة فتكون زيادة ظاهرية لأن زيادة في النفقات العامة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لا إلى زيادة حجم السلع والخدمات التي تم شراؤها بالنفقات العامة.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، الاسكندرية (مصر)، 1992، ص.100.

2. اختلاف الاتجاهات المالية الحديثة في النظرة الموازنة¹: إن الزيادة في الانفاق العام قد أصبح له طرائق تتعلق بالدفاتر المحاسبية، وقد باتت إعداد موازنات العامة يعتمد على فكرة الموازنة الصفرية التي تقوم أساسا على قاعدة تخصيص الإيرادات العامة أي تقوم معظم الدول بعملية المقاصة في موازنتها بحيث تطرح نفقاتها من إيرادات التي ستقوم بتحصيلها حتى وإن لم تحصل موازنة الصافية وكذلك ظهور نظريات العجز المقصودة في الموازنة والتمويل بالعجز وسيما اختلاف وتغير الطرق والوسائل والأفكار التي أدت إلى تغير النظرة التقليدية في إعداد حسابات الموازنة.

3. زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: من بين الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة هو زيادة مساحة إقليم الدولة أو زيادة عدد سكانها، فزيادة عدد أفراد في قطر الدولة يعتبر عبئاً جديداً وإضافي على الدولة فتزيد من نفقاتها جراء ارتفاع عدد سكان، من أجل تغطية حاجاتهم وإشباع رغباتهم، فالزيادة هنا في حجم النفقات العامة ليست حقيقية بل تعتبر زيادة ظاهرية صاحبت زيادة في عدد السكان أو اتساع الرقعة الجغرافية جراء إحتلال دولة أخرى أو استيراد جزء من إقليمها، وبالتالي لا تعبر عن الزيادة الحقيقية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام ولا يوجد هناك مقابل فعلي نتيجة لزيادة الإنفاق العام أي بشكل آخر أن هذه الزيادة هي زيادة رقمية ظاهرية لكونها لا تنتج جراء التوسع في أنواع السلع والخدمات المقدمة ولكن تنتج جراء مواجهة الطلب الإضافي على هذه السلع والخدمات.

ثانيا: الأسباب الحقيقية

يقصد بالأسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام تلك المعطيات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية، وتعود إلى أسباب اقتصادية وسياسية وإدارية ومالية.²

(1) الأسباب الاقتصادية: ونذكر أهم أسبابها فيما يلي:³

أ.زيادة الثروة بما يترتب عنه زيادة إيرادات الضرائب خاصة، مما يفسح المجال للانفاق العام.

ب.التوسيع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة وتوسع الدولة من

خلال قيامها بهذه المشاريع: الحصول على الموارد لخزنة الدولة.

التعجيل بالتنمية الاقتصادية.

محرارية الاحتكار.

¹ محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص.23.

² لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة مقارنة الجزائر تونس-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة(الجزائر)، 2013-2014، ص.49.

³ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص.100.

(2) الأسباب السياسية¹: تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة مثل انتشار مبادئ المساواة والديمقراطية وزيادة نفقات العمل الدبلوماسي وزيادة طلبات العضوية في المنظمات الدولية وتعدد الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية، بحيث تقوم هذه الأحزاب بضغط على حكومات تطالبهم بتقديم الدعم للخدمات والسلع بغرض زيادة الإنفاق العام من أجل كسب رضا أنصارها.

(3) الأسباب الإدارية²: مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الإقتصادي والاجتماعي والعلمي، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة فالمعدات المكتبية والكمبيوترات والآلات الحاسبة الإلكترونية والأثاث والسيارات.. إلخ، يؤدي إلى زيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى عبء التكاليف العامة على المواطنين بمعدل أعلى من زيادة الخدمات العامة، لأنها تمثل زيادة غير منتجة إنتاجاً مباشراً لأنه لا يترتب عليها زيادة في حقيقية للنفع العام أو هي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى نفقات تحويلية منها إلى النفقات الفعلية (الحقيقية).

(4) الأسباب المالية: لقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة العوامل مالية منها:³
أ. سهولة لجوء الدولة إلى قروض خاصة الداخلية، بما لها من الامتيازات سلطة العامة وبروز أهمية النفقات العامة في المحافظة على نسب مرتفعة من العمالة وزيادة الدخل الوطني.

ب. وجود فوائض في الإيرادات العامة.

ج. الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة، مثل قاعدة وحدة الميزانية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

سننتقل إلى آثار الاقتصادية للإنفاق العام على الناتج الوطني وكذلك على الاستهلاك وأخيراً آثارها على إعادة توزيع الدخل القومي، ويمكن توضيح تلك الآثار فيما يلي:

أولاً: أثر الإنفاق العام في الإنتاج القومي⁴

يتوقف الإنتاج القومي لأية دولة على نوعين من العوامل هما:

- المقدرة الإنتاجية القومية: أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهذه تشمل كلا من الموارد الطبيعية للدولة وعنصر العمل فيها ورأسمال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.

- الطلب الفعلي: أو الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الإستثمارية (الناتج القومي الجاري).

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية بيروت، 1988، ص.81.

² معيزي قويدري، "محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري"، سنة أولى علوم إقتصادية المركز الجامعي يحي فارس، المدينة(الجزائر)، 2003-2004، ص.20.

³ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص.48.

⁴ علي سيف علي المزروعى، "أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،(العدد الأول 2012، جامعة دمشق(سوريا))، ص.261.

ومن المعلوم أن الإنفاق العام ينقسم إلى إنفاق عام رأسمالي (إستثماري أو إنتاجي) وإنفاق العام إستهلاكي (جاري)، ويؤدي الانفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتببات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن زيادة المقدرّة الإنتاجية، كما تؤدي الإعانات الاقتصادية العامة التي تعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر في زيادة مقدرتها الإنتاجية، كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية.

ثانيا: أثار النفقات على التوزيع الدخل الوظيفي¹

وهي قيام الدولة بواسطة النفقات العامة بتوزيع المداخل على كافة الأفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية، وهذا تحقيق لمبدأ العدالة الإجتماعية فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور والرواتب، لكن هذا غير كافي، لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتخفيف الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة.

غير أن التوزيع المداخل يتوقف على مدى الثراء الوطني، فإذا كان اقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة والمداخل الأملاك الوطنية، وفي حالة الركود الاقتصادي والافتقار إلى الموارد الطبيعية تقل الإيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على دخل الأفراد.²

ثالثا: أثر النفقات على الاستهلاك

يمكن اعتبار هذا النوع من الآثار المباشرة العامة على الاستهلاك، من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي العام أي شراء الدولة لأنواع من السلع الاستهلاكية ومن خلال النفقات التي توزعها دولة على أفراد في شكل دخول تخصص جزء منها لإشباع حاجات الاستهلاكية في حالة تشتري الدولة³ هذه سلع استهلاكية وهو في سبيل إشباع الحاجات العامة.

اما بالنسبة للنفقات الاستهلاكية الخاصة بتوزيع الدخل المخصصة للاستهلاك⁴ وهو قيام دولة بتوزيع دخول بدون مقابل تأخذ صورة إعانات إقتصادية لصالح بعض الصناعات إبتغاء تخفيض أثمان المنتجات إذ يترتب على هذه النفقات زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك.

أو إعانات اجتماعية كالإعانات التي تمنحها الدولة لبعض الفئات مثل إعانات البطالة والشيوخوخة والعجز و المخصصة لشراء سلع وخدمات استهلاكية

¹ أمير يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرة العامة وفق للتطورات الراهنة، دار الهمومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص.85.

² المرجع السابق، ص.85.

³ حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978، ص.30.

⁴ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص.117.

المبحث الثاني: ضوابط ومحددات الإنفاق العام والتدخل المالي للدولة

إن دراسة النفقات العامة تلقي إهتمام بالغاً من طرف علماء المالية سواء من ناحية تبيان الضوابط التي تحكم سلوك الدولة أو هيئات العامة وهي بصدد إجراء نفقاتها العامة وحدودها والعوامل المؤثرة على حجمها بالزيادة أو نقصان، وسنوضح هذه الموضوعات في الثلاث المطالب التالية:

المطلب الأول: ضوابط الإنفاق العام

إن مالية الدولة تقضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط، ويجب أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من ناحية وأن يتم هذا عن طريق الاقتصاد في النفقات العامة من ناحية أخرى.

أولاً: ضابط المنفعة

إن تحقيق أكبر قدر من المنفعة يعني بالدرجة الأولى ألا توجه النفقة العامة لتحقيق مصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر نظراً لما يتمتعون به من النفوذ سياسي أو اجتماعي، ويمارس هذا النفوذ عادة في هيئة ما يسمى بجماعات الضغط وما تحدثه هذه الجماعات من آثار ضارة بسبب الأساليب والضغوط المختلفة التي تمارسها في المجتمع، كما يعني أيضاً أن ينظر إلى مرافق والمشروعات العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الإنفاق في ضوء إحتياجات المرافق إلى مشروعات وأوجه الإنفاق الأخرى.¹

ويستوجب تحقيق أكبر قدر من المنفعة أن توزع المبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من وجوه الإنفاق المساوية للمنفعة المترتبة على المنفعة الحدية في كل الوجوه الأخرى من جهة وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة وجوه الإنفاق مجتمعة مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع تكاليف العامة كالضرائب من جهة أخرى وهذا تطبيق لقاعدة توازن المستهلك.²

وفي حقيقة الأمر أنه من الصعوبة إخضاع المنفعة التي تعود على المجتمع من الإنفاق العام المقياس واضح منضبط. حيث أن للنفقات العامة آثار متعددة مما يتعذر معه قياس هذه المنفعة أو تقديرها على وجه الدقة فالنفقات الحربية والتعليم والجزء الأكبر من النفقات التحويلية إذ لا يمكن قياس المنفعة التي تترتب عليها بالتدقيق كما هو ظاهر، وفي الواقع أن تقرير ما إذ كان وجه معين من وجوه الإنفاق العام يترتب عليه تحقيق

¹ محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2003، صص. 79-80.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص. 52.

نفع عام أولاً وإنما يعود للسلطة السياسية في الدولة وبهذا يعتبر القرار المتضمن للإنفاق العام في وجه معين دون غيره بمثابة تفضيل سياسي بطبيعة الحال، ولا شك أن معرفة مبلغ الإنفاق العام الذي ينفق على وجه معين له فائدة حتى لو إستحال قياس المنفعة التي تعود على المجتمع منه وتتمثل هذه الفائدة في افساح المجال أمام الرأي العام والسلطة التشريعية المراقبة الحكومة وهي بصدد توزيع مبالغ النفقات العامة بين وجود الإنفاق مختلفة.¹

ثانياً: الضابط الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد في الإنفاق شرطاً ضرورياً لأعمال ضابط المنفعة السابق ذكره، فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى الناجمة على النفقة لا تتصور إلا إذ كان تحققها ناتجاً عن استخدام أقل نفقة ممكنة، وعليه يتعين على سائر الهيئات والمشروعات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها والاقتصاد في الإنفاق لا يقصد به حد من الإنفاق والتقليل منه إذ كانت هناك أسباب ضرورية تبرزه ولكن يقصد به حسن التدبير والمحاربة الإسراف وتبذير والعمل على تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة وفي الواقع أن تبذير والإسراف وهو ما يطلق عليه (التسيب المالي) يؤدي إلى ضياع مبالغ مالية في وجوه غير مجدية كان ممكن توجيهه إلى غيرها من الوجوه مفيدة أو تركها في يد الأفراد لإستغلالها في محالات أكثر فائدة. ومن جهة أخرى فإن تبذير يضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب من دفع الضرائب في نظر المكلفين بدفعها.²

ثالثاً: تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وأحكام الرقابة على النفقات العامة

وهو أن قوانين المالية في دولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة أو إجراءها فتتحدد السلطة التي تأمر بالإنفاق وتوضح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة موضوعها وينجم عنها فعلاً النفع العام الذي تستهدفه، وعليه فإن تقنين النشاط المالي والإنفاقي للدولة يقتضي أن تكون نفقاتها العامة مستوفية الإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى.³

أما الرقابة على الإنفاق العام فهي تأخذ ثلاث أشكال:⁴

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص.85.

² محمد طاقة، هدى العزاري، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007، ص.35.

³ أكرم يحيوي، مرجع سابق، ص.38.

⁴ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص.45.

1. الرقابة الإدارية: ومهمتها الأساسية هي عدم السماح بصرف أي مبالغ إلا إذا كان في وجهه وارد في الميزانية وفي حدود الإعتماد مقرر له.
2. رقابة المحاسبية المستقلة: ومهمتها التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانون وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية.
3. رقابة برلمانية : وهي التي تتولها السلطة التشريعية بما لها من حق السؤال الاستجواب والتحقيق البرلماني وسحب الثقة من الوزير أو من الوزارة كلها وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند الاعتماد الحساب الختامي أمام البرلمان.

رابعاً: ضابط الضمانات

إن ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات لن يحققا الفعالية المطلوبة منهما إلا إذا ضمنهما ضابط آخر وهو الرقابة النفقات العامة سواء قبل اعتماد قانون المالية أو بعده، فقبل الاعتماد قانون المالية ويمارس البرلمان رقابتها على المشروع الذي تعرضه عليه الحكومة من خلال مناقشة بنوده، فيمكن أن يفضح نواب الشعب للرأي العام كل انحراف عن المنفعة العامة وكل محاولة لتبذير أموال الشعب.

أما بعد الاعتماد قانون المالية فأن صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع يخضع لقواعد محاسبية صارمة ولرقابة بعدية تقوم بها الهيئات التي نص عليها القانون.

فكل نفقة تؤديها هيئات الدولة تستلزم أن يرخص بها الأمر بالصرف قبل أن يدفعها المحاسب على أن تعهد الأمر بالصرف بالنفقة يجب أن يأشر عليه المراقب المالي وبعد أداء النفقة يأتي دور الرقابة التي يقوم بها خاصة مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية للتأكد من مدى صرف الاعتمادات على الأوجه التي نص عليها القانون وفي مدي التسيير العقلاني للأموال العمومية.¹

المطلب الثاني: حدود النفقات العامة

فالنفقات العامة عبارة عن مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم هي بإنفاقها قصد إشباع الحاجات العامة، والسؤال المطروح هنا يدور حول ما إذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل القومي لا يحق للدولة تجاوزها ويجب عليها مراعاتها وهي بصدد تحديد النفقات العامة، وقد حدد بعض الاقتصاديين والماليين التقليديين نسبة معينة من الدخل القومي تتراوح ما بين 10% و15% وأنه لا يصح للدولة تجاوز هذه النسب إلا أنه يأخذ على هذا المنطق جمود النسبة التي يحددها وتجاهله للظروف الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد

¹ أعرم يحيوي، مرجع سابق ، ص.38.

القومي عن غيره من الاقتصاديات القومية والتي تختلف من فترة إلى أخرى في نفس الدولة وفي الواقع أن تحديد حدود الإنفاق العام تتوافق على مجموعة من العوامل المذهبية والاقتصادية والمالية.

أولا العوامل المذهبية

إن تحديد ما يعتبر حاجة عامة، وقيام الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام، يخضع للفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة، فردية أو تدخلية أو جماعية.

(1) في ظل الإيديولوجية الفردية: فالفلسفة السائدة هي ترك الأفراد أحرار في إقامة وتنظيم علاقات الإنتاج والتوزيع فيها بينهم وهي الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي حيث يقتصر دور الدولة على القيام بمهام الدول الحارسة أي الوظائف التقليدية بالإضافة إلى قيام بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يقدم عليها النشاط الخاص إما لضخامة نفقاتها أو لعدم ربحيتها ويتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة إلى الدخل القومي في ظل هذه الإيديولوجية بالقدر الضروري للقيام بتلك الوظائف مما يترتب عليها أن تقل حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة، وأن تقل أنواعها من جهة أخرى.¹

(2) في ظل الإيديولوجية التدخلية: فالفلسفة السائدة هي ضرورة تدخل الدولة في بعض الميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي تاركة الأفراد أحرار في ممارسة، فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية عن ذي قبل. بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية فهي تقوم بالوظائف الاقتصادية تتمثل في استغلالها لبعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتنمية الاقتصاد القومي وتقديم الخدمات المجانية أو ذات الأثمان الزهيدة للطبقات ذات الدخل المحدودة وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى تقليص الفوارق بين الطبقات.²

(3) في ظل الإيديولوجية الجماعية أو الدولة المنتجة: حيث تملك الجماعة كل أو معظم أدوات الإنتاج، وتقوم الدولة نيابة عنها القيام بكافة وجوه النشاط الإنتاجي، إلى جانب قيامها بالوظائف التقليدية فإن دور النفقات العامة تزداد أهمية إلى أقصى حد، فالإقتصاد هنا ليس حراً وإنما تسيطر عليه الدولة وهي التي تقوم بعمليات الإنتاج والتوزيع كلها أو جزئها، وتعتبر كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وخاصة بالوحدات الإنتاجية فننفقات العامة زيادة على النفقات الاجتماعية التي تهدف الدولة من ورائها توفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار نقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية ويؤدي هذا الوضع

¹ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد الطيف الختالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار المناهج، عمان (الأردن)، 2005، ص.43.

² طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، دار الجامعية، بغداد (العراق)، 1991، ص.94.

بطبيعة الحال إلى زيادة حجم نفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي إلى أكبر حد مع تعدد وتنوع هذه النفقات بحسب حاجات الأفراد وحاجات الدولة ذاتها.¹

بالإضافة إلى العوامل المذهبية السابقة والتي تبدو من خلالها مدى تأثير الإنفاق العام من خلالها ما تؤديه الدولة من أدوار إقتصادية واجتماعية في ظل نظام اقتصادي وسياسي معين، فإن حجم النفقات العامة يتأثر أيضا بطبيعة البنيان الاقتصادي، أي تبعا لدرجة التقدم والتخلف فعادة ما يزداد هذا الحجم في الدول المتقدمة مقارنة بالدول المتخلفة.²

ثانيا: العوامل الإقتصادية

يتأثر حجم النفقات العامة وحدودها بالظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي وخاصة في فترات الرخاء والكساد التي تتعاقب على الاقتصاديات الرأسمالية وتحت تأثير الأفكار الكينزية تلجأ الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد القومي إلى مستوى تشغيل الكامل ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتفادي ارتفاع التضخم وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى حالة التشغيل الكامل.³

ثالثا: العوامل المالية:⁴

تعتبر العوامل المالية من أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام فالإيرادات العامة للدولة هي بمثابة قيد لحجم الإنفاق العام، فالنفقات العامة في جل الأحيان تتحدد بعامل رئيسي وهو قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة، وهو ما يطلق عليها بالمقدرة المالية الوطنية، فهي تبين لنا مدى قدرة الدولة في حصول على موارد مالية ضرورية لتغطية نفقاتها العامة، فهذه المقدرة هي التي ترسم حدود الانفاق العام، فهي تبين السيولة المتاحة للدولة والتي على أساسها يتم وضع حجم النفقات العامة، ويؤثر على المقدرة المالية للدولة عاملين رئيسيين هما:

1. المقدرة التكلفة الوطنية والتي تستند بالأساس على الحصيلة الضريبية.

2. المقدرة الاقتراضية:⁵ ويقصد بها مقدرة الدخل القومي على تلبية حاجات الإقراض العام أي الاستجابة

لمتطلبات الدولة الائتمانية وتتوقف على عاملين هما:

أ. حجم الادخار القومي.

¹ نوزاد عبد الرحمان الهيبي، منجد عبد الطيف الختالي، مرجع سابق ، ص.44.

² زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة القاهرة(مصر)، 1971، ص.79.

³ نوزاد عبد الرحمان الهيبي، منجد عبد الطيف الختالي، مرجع سابق ، ص.43.

⁴ لحسن دردوري، مرجع سابق ، ص-ص.53-54.

⁵ جمال ذنبيات، مرجع سابق ، ص.98.

ب. توزيع الجزء المدخر بين المقرضين في القطاع العام والخاص.

المطلب الثالث: التدخل المالي للدولة ونموذج التوازن الاقتصادي¹

ينبغي على السلطة العامة في الاقتصاديات الحديثة أن تحدد المهام التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها مثل مشروعات السنة الأساسية والمشروعات ذات النفع العام وينبغي الإشارة إلى أن السياسة المالية لها تأثير مباشر على الناتج الوطني سواء عن طريق الإنفاق العام أو عن طريق الإيرادات العامة، ولكن تأكد من ذلك يجدر بنا أن نعبر عن هذه الآثار في صورة إدخال النشاط المالي للدولة في نموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني.

ولكن لدينا معادلة التوازن الاقتصادي الكلي كما يلي:

$$\text{العرض الكلي} = \text{الطلب الكلي}$$

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي}$$

$$Y=C+I+G \dots(1)$$

ولما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صدارة نقدية فإن الدخل الحقيقي الناتج يمكن تصوره على أنه الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاستقطاعات الضريبية (y-t) وعندئذ نجد:

$$C+C_0+a(y-t) \dots(2)$$

وللتبسيط نفترض أن الاستثمار (I) هو بأكمله استثمار ذاتي أي مستقل على مستوى الدخل فإن معادلة

التوازن تصبح:

$$Y= c_0+a(y-t)+I+G \dots(3)$$

$$y= \frac{1}{1-a} (c_0+at+I+G)$$

حيث أن: (y) يمثل الدخل، (c₀) الاستهلاك التلقائي، (a) الميل الحدي للاستهلاك، (t) الضرائب، (I)

الإنفاق الاستثماري، (G) الإنفاق الحكومي.

والملاحظة يمكن هنا أن الحكومة يمكنها تأثير على مستوى الدخل الوطني وذلك عن طريق اختيار السياسة إنفاق العام وهو أن سياسة الإنفاق العام لها تأثير مختلف على تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات وفي تحديد مستوى التوازن الاقتصادي وذلك سنحاول أن نتعرض باختصار لآثار سياسة الإنفاق العام على النموذج التوازن الاقتصادي الكلي على النحو التالي:

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص-220-219.

أثار السياسة الانفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي:

لدراسة هذا الأثر نتطرق إلى الفرضيات التالية:¹

✓ الموازنة العامة للدولة في حالة التوازن.

✓ السلطات قررت زيادة الإنفاق العام من أجل تحقيق معدل معين لنمو الدخل الوطني.

✓ الاقتصاد الوطني في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع العوامل الإنتاج.

✓ حجم الموارد الضريبية (الضرائب) محدودة بحيث أن زيادة الإنفاق ينجم عنه عجز في الموازنة.

عندما نجد أن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) تؤدي بدورها إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال، وبما أن الاقتصاد هو في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع العوامل الإنتاج فإن تلك زيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الناتج عن طريق رفع المستوى التشغيل لعناصر الإنتاج ومنه يمكن التعبير عن المستوى الجديد للناتج الوطني كما يلي:

$$y+\Delta y = \frac{1}{1-a} (c_0+at+l+G +\Delta G) \dots \dots \dots (4)$$

ونطرح المعادلة (3) من المعادلة (4)

نحصل على (5)

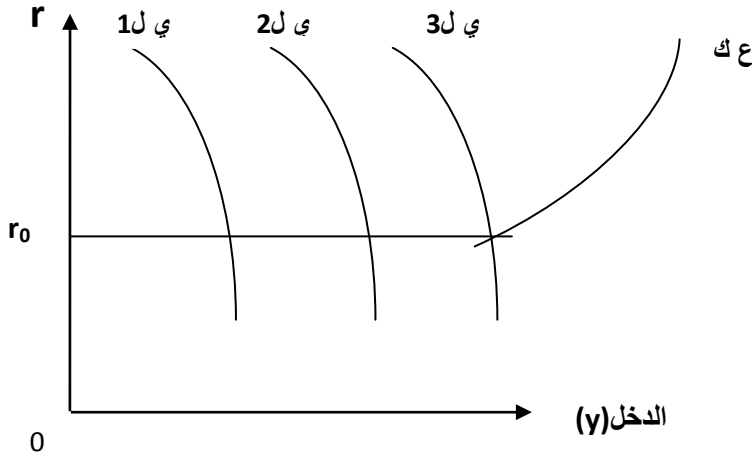
$$\Delta y = \frac{1}{1-a} \Delta G \dots \dots \dots (5)$$

وهو ما يعبر عن المضاعف البسيط للإنفاق الحكومي وذلك أن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) يستتبعها لنمو مضطرب في الناتج الوطني (Δy) وهذا نتيجة لأثر المضاعف وهذا مع افتراض بقاء العامل الأخرى على حالها.

إلا أن هذا الوضع قد يتحدد طبقا للحالة العامة للاقتصاد الوطني ويمكن التوضيح ذلك في الشكل التالي:

¹ نفس المرجع السابق، ص. 220.

الشكل رقم 02: آثار السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي



المصدر: درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص.220.

يعبر المنحنى (ي ل) عن الدالة المتناقصة للدخل بالنسبة لسعر فائدة، كما يعبر عن العلاقة العكسية بين الفائدة ومستوى الدخل، كما أن كل نقطة على هذا المنحنى تعبر عن حالة من التوازن بين الادخار والاستثمار. وأما منحنى (ع ك) يعبر عن العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدخل الحقيقي وكل نقطة واقفة على هذا المنحنى تناظر حالة من التوازن النقدي.¹

وهو عندما خفضت الدولة من قروضها يجب عليها أن تتأكد من عدم كبحتها للنشاط الاقتصادي مستقبلاً، كما أن سياسات المالية مقيدة تؤدي غالباً إلى تناقض الضرائب، مما يؤدي إلى ارتفاع في الدخل المتاح والاستهلاك الخاص مما يعوض ما يكون أثر تعويضي للاستهلاك العام.

باستطاعة الدولة التقليل من الأعباء التي تنقل الاقتصاد والعراقيل في وجه السير الحسن للأسواق وأنواع تراجع الدولة كثيرة منها:

التحقيق من عبء الضرائب على الدخل، الحث على الادخار والعمل بالتخفيف من الاقتطاعات الجماعية.

¹ نفس المرجع السابق، ص.221.

عندما تقبل الدولة التخلي على قطاعها العام القوي، يعود عليها بإيراد، يقلل من نفقاتها الإجمالية، لكن بالمقابل يؤدي تسريح العمال انتشار البطالة إلى ارتفاع المرة بين طبقات المجتمع، مما يستدعي تدخل الدولة أكثر وتخصيص نفقات غير إنتاجية مستقبلاً.¹

المبحث الثالث: فعالية سياسة الإنفاق العام

إن الجدول القائم حول مدى تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي بشكل إيجابي يعتبر إنعكاساً واضحاً للجدول القائم حول التدخل الدولة في نشاط الإقتصادي من عدمه، وبرزت الدولة من خلال الإنفاق العام كأداة هامة من أدوات السياسة المالية كعامل رئيسي في تحفيز النشاط الإقتصادي ورفع معدلات النمو الإقتصادي، لكن تبغي إنتاجية الإنفاق العام بمجمل أنواعه تختلف عن إنتاجية كل فرع منه على حدى لدى باحثين والمفكرين الإقتصاديين.

المطلب الأول: إنتاجية الإنفاق العام

إن إنتاجية الإنفاق العام تعتبر أمراً بالغ الأهمية ومحل عديد الدراسات الإقتصادية بحكم أنها تبرز إلى حد ما جدوى تدخل الدولة في نشاط الإقتصادي، ومنه يمكن تقسيم إنتاجية الإنفاق العام إلى ما يلي:²

أولاً: إستثمارات البنى التحتية

إن المدن التي تساهم في تحقيقه فأما أن تكون ذات طبيعة إقتصادية أو اجتماعية أو تجمع بين الإثنين معاً، ويعرف المفهوم الواسع للبنية التحتية بأنه مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العام وتتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكتها، ومحطات توليد الكهرباء وشبكتها وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقتها بالإضافة إلى خدمات الصحية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن من بين أهم أسباب انخفاض الإنتاج في إقتصاديات الدول على إختلاف مستوياتها، هو انخفاض الاستثمارات في البنية التحتية وذلك ما أكده كل من "مندل" سنة 1990 و"فزاملش" سنة 1994 من خلال دراسة شملت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سلسلة زمنية بلغت 36 سنة من 1949 إلى 1985، حيث أشار إلى أن مرونة الناتج المحلي إلى رأس المال العام تتراوح ما بين 0.39 و 0.56 حيث

¹ ونادي زهيد، آليات تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي غير سياستها المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، (العدد التاسع، جوان 2011)، جامعة البليدة (الجزائر)، ص.119.

² محمد كريم قروف، "تقدير فعاليات سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001-2012)"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال فترة 2001-2014، جامعة سطيف I (الجزائر)، 12/11 مارس 2013، ص-ص.8-9.

أن الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية يعتبر أكثر نفعاً، إذ تبلغ مرونة الناتج المحلي إلى الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية 0.16، وأنه خلال الفترة من 1950 إلى 1969 بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي 22% ساهمت البنى التحتية الاقتصادية فيه بمعدل 5% وهذا ما بين أهمية الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية لأنه علوت على تأثيره المباشر على الناتج المحلي من خلال آلية مضاعف، فإنه يساهم في تطوير رفع إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات الوسيطة وأشغال عوامل الإنتاج بشكل يساهم في ارتفاع مرونة العرض ومن ثم تحقيق أثر زيادة الاستثمار العام.

ثانياً: الإنفاق الاستهلاكي

حيث يساهم الاستهلاك العام في رفع الانتاجية وذلك تبعاً لقرارات الأفراد فيما يخص الادخار ومدى إمكانية الاحلال بين الاستهلاك العام والخاص، حيث أنه كان هناك إمكانية إحلال بين الاستهلاك العام والخاص فذلك يجعل الاستهلاك العام مجرد تبذير للموارد الاقتصادية لا يكون له أي أثر على انتاجية في الاقتصاد، ومن ثم فعن الانتاجية الإنفاق الاستهلاكي تتوقف على مدى إمكانية الاحلال بين الاستهلاك العام والخاص.

ثالثاً: الإنفاق العسكري

يتميز الإنفاق العسكري بخصائص عديدة تجعله يساهم في رفع إنتاجية الاقتصاد المحلي وأهمها أنه في كل الحالات فهو لا يعتبر تبذيراً، إذ إن رفعه يسمح بخلق وظائف دائمة ومن ثم دخول جديدة دائمة في الاقتصاد، كما أن الرفع منه يواجه دائماً باستجابة من طرف المنتجين وذلك بحكم أنه قرار سيادي يمثل أمن الدولة ومن ثم فإن مرونة العرض بالنسبة للإنفاق العسكري ترفع دائماً.¹

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام وسياسة ضريبية

كما ذكر سابقاً فإن الإنفاق العام من حيث الاستثمار العام يعتبر ذو آثار خارجية إيجابية على نشاط القطاع الخاص، كما أن الاستهلاك العام قد يدفع بالأفراد إلى توجيه كامل دخولهم إلى إيداع ومن ثم رفع الاستثمار وبالتالي دعم العملية الانتاجية ولكن بالمقابل هذه الفوائد هناك تكاليف أخرى تؤدي إلى الحد من فعالية سياسة الإنفاق العام وتؤدي في كثير من حالات إلى تجاوزه الفوائد وهذا ما يجعل من سياسة الإنفاق العام سياسة عديمة الجدوى، وأكثر تلك تكاليف المؤثرة سلباً على نشاط الاقتصاد هو ازاحة القطاع الخاص الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأي اقتصاد ومن هذه منطلق قد تبرز سياسة خفض الضرائب كسياسة أكثر فعالية مقارنة بسياسة الإنفاق العام، لأنه لا يمكن الاستمرار طول الوقت في بناء جسور والإنفاق، أو كما يشير كينز إلى هذه الجسور وإعادة بنائها إذا لم يكن هناك مشروع ضروري يكون الاقتصاد بحاجة إليه يتم الإنفاق عنه إذا أن

¹ نفس المرجع السابق، ص-ص 9-10.

الإنفاق العام له مبرر إذا كان الاقتصاد فعلا بحاجة إلى مشاريع تجسد كبري تحتية لتطوير النشاط الاقتصادي أما غير ذلك فيؤدي إلى هدر الموارد ونقلها من قطاع خاص كفي إلى قطاع العام غير كفي، ومن هذا المنطلق فإن سياسة خفض ضرائب في هذه حالة تكون أكثر فعالية مقارنة سياسة رفع الإنفاق العام وذلك لأن خفض الضرائب وبالتالي زيادة الدخل للأفراد والمؤسسات تجعل قراراتهم صائبة وتكون هناك كفاءة في إدارة تلك الموارد بشكل أفضل من الحكومة وسلطاتها التشريعية التي تتولى تشريع وإقرار الزيادة في الإنفاق العام، والتي لا تكون في الغالب من ورائها إلى التبذير وهدر الموارد الاقتصادية.¹

المطلب الثالث: طرق التمويل الإنفاق العام

تلجأ الحكومة إلى طرق تمويل نفقاتها ويكون تمويلها بواسطة الضرائب والقروض العامة أو بالإصدار النقدي وسنتم توضيح هذه طرق فيما يلي:

أولاً: تمويل النفقات عن طريق الضرائب

تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل العجز ذلك أن زيادة الإنفاق العام تقتضي زيادة في معدلات الضريبة. تعرف الضريبة على أنها "اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة العامة."

وتعد هذه الوسيلة من أهم وسائل تمويل الإنفاق العام، غير أن التوسع في الوعاء ضريبي له حدود لا يجوز للدولة تخطيها لأن ذلك سيؤثر على ممولي هذه الضرائب فمثلا إذا تم تمويل العجز من خلال الزيادة في الضرائب على أرباح الشركات الخاصة، فإن القطاع الخاص سوف يحول هذه الزيادة في الضرائب إلى المستهلكين النهائيين وذلك يرفع أسعار سلع المنتجو حتى يحافظ على أجورهم، مما يؤدي الانخفاض هوامش الربح بالنسبة للمؤسسات على اعتبار أن الأجور جزء من تكاليف الإنتاج وبالتالي فإن الزيادة في الضرائب العمل على الحد من قدرات التمويل الذاتي لمؤسسات القطاع الخاص لاستثماراتها.²

ثانياً: تمويل النفقات عن طريق القروض العامة

يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي عام من الأفراد أو الأشخاص الخاصة أو العامة الوطنية أو الأجنبية أو من الدول الأخرى، والمؤسسات الدولية مع العهد بردها ويدفع فائدة عنها وذلك وفقا لشروط عقد القرض ويختلف القرض عن الضريبة من عدة وجوه فهو إختياري

¹ يودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص.ص. 176-177.

² ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد كلي، تلمسان (الجزائر)، 2013-2014، ص. 22.

ويخصص لغرض معين يحدده القانون الذي يصدره كما أنه واجب الرد ويعطي فائدة ومع ذلك فقد أخذت هذه الأفكار تخف تدريجيا في العصر الحديث بحكم كثرة الالتجاء إلى القروض الإجبارية و إلى عدم تخصيص القرض لغرض معين و تعتبر القروض العامة من الإيرادات غير العادية.¹ ولذا فمعظم الدول تلجأ إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها العامة سواء من الداخل أو الخارج وسيند البعض في تبرير اللجوء للاقتراض العام إلى نظرية الاستهلاك الذاتي للقروض التي مفادها ان القروض تمحو نفسها بمرور الزمن نظرا لكون العبء الحقيقي للقرض يتناقص بصفة مستمرة بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان وفي حجم الثروة الوطنية أيضا بسبب تدهور قيمة النقود ولكن الاعتماد على القروض العامة في تمويل النفقات له حدود فلا يمكن للدولة أن تقترض مبالغ كبيرة بدون دراسة مدى تأثير هذه الاقتراض على الاقتصاد الوطني وكذا على ميزانيتها، لأن هذه قروض ستتحول إلى نفقات عندما يحين تاريخ استحقاقها وبالتالي تزيد النفقات العامة ويتحقق عجز في الميزانية، كما أن زيادة الاقتراض من طرف الدولة لأجل تمويل النفقات العامة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يضعف الاستثمار الخاص هذا ما يعرف بأثر المزاحمة حيث أنه بزيادة الاقتراض العام توجه معظم المدخرات إلى الاستثمار المالي على حساب الاستثمار الانتاجي.²

ثالثا: تمويل النفقات عن طريق إصدار النقدي الجديد

وهو قيام الدولة من أجل تمويل النفقات العامة بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يعرف بنقدية عجز الموازنة العامة للدولة وهو عبارة عن صورة من صور فرض ضرائب إضافية حيث أن الحكومة يمكن لها أن تستخدم عملية الإصدار النقدي الجديد (طبع نقود جديدة) وذلك من أجل تأمين إيرادات إضافية للميزانية العامة، حيث يعرف هذا المبدأ في الحصول على الإيرادات من أجل تغطية النفقات بمبدأ السيادة، حيث أن الحكومة لها الحق في زيادة إيراداتها، وذلك بواسطة سيادتها وحققها في خلق النقود.³

¹ يسرى أبو العلاء، ماجد شلبي وآخرون، المالية العامة والتشريع الضريبي، بدون تاريخ نشر، ص.61.

² ماصمي أسماء، مرجع سابق ص-ص.22-23.

³ دردوري لحسن، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 14 ديسمبر 2013) جامعة

بسكر (الجزائر)، ص.118.

خلاصة:

خلصنا من هذا الفصل إلى:

- نستنتج أن النفقات العامة هي وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها وتحسين مستوى المعيشي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن جهة أخرى تعتبر الإيرادات العامة هي من أسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة وأن محركات الاقتصاد الوطني تسعى للتأثير في مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة تقلبات الاقتصادية بشكل يضمن استقرار الاقتصادي.

- ونجد أن تزايد حجم النفقات العامة بشكل ملفت للنظر الأمر الذي يستوجب ضرورة ضبطها باستخدام جملة من القواعد تسمح بكفاءة عن استخدام الأموال العامة لتحقيق أكبر منفعة بأقل قدر ممكن من الإنفاق.

- ونجد أن السياسة الإنفاقية يمكن تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فظلا عن قدرتها على استخدام أموال عامة وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال وأن الدولة تستخدم النفقات العامة لتحقيق أهدافها النهائية وذلك عن طريق كيفية تمويل النفقات العامة.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للنمو

الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها شعوب، وذلك لكونها تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ تعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات. كما تعد مؤشرا من مؤشرات رخائها ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع التي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الرشيد، المشاركة المجتمعية والبحث العلمي والصحة والتعليم....، وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى النمو لأبأس به مرتبطا بتوفر هذا المناخ.

وسنحاول من خلال هذا الفصل وضع الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: إستراتيجية النمو الاقتصادي ونظرياته.

المبحث الثالث: التأسيس النظري لديناميكية تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلاد ذو أهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج الداخلي وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات فقيرة في الدولة ما، فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلاد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة، كما يعتبر النمو الاقتصادي من أهم مواضيع العصر التي لا بد الوقوف عليها و سنحاول من خلال هذا الفصل على المقصود بالنمو الاقتصادي و معرفة فوائده و تكاليفه و نظرياته.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه

تتعدد تعاريف النمو الاقتصادي وتتنوع خصائصه وهذا ما نوضحه فيما يلي:

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة من التعاريف خاصة بالنمو الاقتصادي سنذكر منها:

- "هو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الافضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)"¹.
 - كما يعرف "بأنه يتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا".²
 - ويمكن تعريفه أيضا على أنه "ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي فهو يخفف من عبء قلة الموارد".³
 - كما يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفترة من الدخل الحقيقي".⁴
- ومن التعاريف السابقة يمكن اعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي.
- "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة التوسع الاقتصادي المتتالي وبما أن النمو الاقتصادي يعبر عن زيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ يعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل النمو الدخل الفرد".

ثانياً: خصائص النمو الاقتصادي

إن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي:⁵

¹ shapiroe dward. macroeconomica analysis.thomson le arning.1995.p429.

² معروف هوشيمار، تحليل الاقتصادي الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص.347.

³ ناجي حسين خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة (مصر)، 2001، ص.9.

⁴ محمد عبد العزيز عجمية، ايماد عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع(مصر)، 2002، ص.57.

⁵ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية تعريف محمود حسن حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص.ص.174-179.

1. معدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج

حيث أن البلدان المتقدمة حالياً وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في الدول خلال 20 سنة الماضية نحو 2% ، 1% بالنسبة للنمو السكاني و3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي وقد تضاعفت هذه معدلات خلال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و 24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي، وتضاعفت هذه معادلات بصورة كبيرة مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر.

2. معدلات المرتفعة الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن الاجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في المدخلات العمل ورأس المال.

3. المعدلات المرتفعة في تحول الهيكل الاقتصادي

تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بمعدل مرتفع للتغير القطاعي والهيكل الملائم لعملية النمو ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعية إلى الخدمات مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات ثم أعقب ذلك التحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى حضرية على سبيل المثال كان اجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1946 حوالي 53.5% وانخفضت هذه النسبة بحلول العام 1960 لتصل إلى 7% فقط، كذلك نجد أن القوى العمالة في بلجيكا الملحقة بالنشاط الزراعي انخفضت من 51% سنة 1846 إلى 12.5% سنة 1947 والأقل من 7% سنة 1970 ومنه نجد أن معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من قطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة ومتزايدة.

4. المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:

وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث Moderrisation ولهذه عملية مجموعة من مظاهر أهمها: أ.الرشادة: وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع و الاستهلاك بالنسبة لجميع الانشطة فيما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي، فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في كل

شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في المواصلات..... إلخ والأساليب الحديثة ليس فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لا بد أن يصاحبها تفكير حديث.¹

ب. التخطيط الاقتصادي: والذي يكون له تأثير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

ج. التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: ويعني توزيع الأكثر العدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

د. تحسين الاتجاهات والمؤسسات: يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر من فرص مما يساعد على رفع الإنتاجية في المفهوم تحديث العمالة عن طرق غرس الكفاءة والذكاء، والحفاظ على الوقت، الأمانة، القيادة، التعاون، الاعتماد على ذات وبعد النظر.

5. الهيمنة الدولية:

وهي تبين المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة و فتح أسواق المريحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة، مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان المتخلفة والضعيفة.

6. الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي:

على الرغم من المكاسب التي تحققت الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن فإن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي، في ظل علاقاتها الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة آتية إلى التوسع أكثر فأكثر.²

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي ومقاييسه

سنحاول تبيان من أين تتكون عناصر النمو الاقتصادي وكيفية قياسها ومنه سنذكر كل منهما على حدى:

أولاً: عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد ما لا بد من تفر ثلاث عناصر وهي:

¹ نفس المرجع السابق، ص-ص 175-178.

² نفس المرجع السابق، ص-ص 178-179.

1. **العمل:** يعني بالعمل"هو مجموعة القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية".¹

يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية العمل الدخل.²

2. **الرأس المال:** تتمثل بمجموعة الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها اقتصاد معين، هذه الاستثمارات تمول من خلال الادخار وتساهم في زيادة الناتج الوطني والدخل، بما يمكن أن يتكون رأس المال أيضا عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو المساعدات.

3. **التقدم التقني:** فهناك عوامل نوعية تساهم إلى حد ما في تحديد النمو الاقتصادي ومن أهم هذه العوامل نجد التقدم التكنولوجي الذي يعبر عن مجموع النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تتضمن السرعة في التطوير لأن التطوير ما يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، و هذا ما ينعكس إيجابيا على تطور الإقتصادي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي.³

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي

إن ما تم توصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عنال زيادة المضطرة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك، وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركبة، اي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من مؤشرات الاقتصاد وأهم هذه المقاييس:⁴

(1) **المعدلات النقدية للنمو:** يتم قياس المعدلات النقدية للنمو باستخدام مختلف أنواع الاسعار منها ما يلي:

(أ) **معدلات النمو بالاسعار الجارية:** يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصادي الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا باستخدام العملة المحلية.

¹ مقدم مصطفى، "عناصر النمو الاقتصادي"، الموقع الالكتروني:

www.startimes.com/?t323446022.18/04/2015(14:18).

² إسماعيل عبد الرحمن، حزبي محمد مرسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان(الاردن)، 1999، ص.373.

³ Carlos.abillon ,onthecause oeconomicgrowth,algorapublish ing publishing,new yorR,2008,P11.

⁴ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الاشعاع فنية، مصر، 1999، ص.11.

ب) معدلات النمو بالأسعار الثابتة: لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الانتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الاسعار وظهور التضخم، مما يستلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار ثابتة بعد إزالة اثر التضخم يصلح هذا الاسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

ج) معدلات النمو بالأسعار الدولية: وتستخدم عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملة المحلية، نظرا للاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد الأخر لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2) المعدلات العينية للنمو: تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني أي أنها تعبر عن متوسط نصيب الفرد من الثروة الوطنية الاجمالية ومنها على سبيل المثال معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي ومن بينها مثلا:

- عدد الاطباء لكل ألف نسمة.

- عدد المصارف لكل ألف نسمة.

عدد الأساتذة بقطاع التعليم لكل ألف ممتدرس.

3) مقارنة القوة شرائية: تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن مقاييس قيمة الناتج الوطني مقارنة بسعر الدولار الأمريكي يخفي القيمة الحقيقية للاقتصاديات الدول المتخلفة ومنه تم اعداد ومقياس يعتمد على قوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، وهو ان حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، كما تم استحداث مؤشرات اخرى تتجاوز الاعتماد على النمو في الناتج، ولقد وجهت إنتقادات لمؤشرات النمو نظرا لما يلي:

أ. الدخل والرفاهية: بمعنى أن مستوى الدخل لا يعتبر بالضرورة عن الدخل.

ب. النمو ومصادره: بإعتبار زيادة تقاس بغض نظر عما إذا كانت راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة في

مقدرة المجتمع على الإنتاج وتوسع فعلي ودائم في فرص المتاحة امام أفراده لتحسين مستويات حياتهم.¹

ج. الدخل والمقارنات الدولية: وهو اعتبار أن اسعار الصرف السائدة تعبر عن حقيقة العلاقة بين مستويات

الأسعار المحلية ومستويات الأسعار الدولية، إضافة إلى عدم تغيير أسعار صرف العملات عن القوة

الشرائية النسبية نظرا لكونها تتأثر فقط بأسعار سلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية

¹ إبراهيم العسري، التنمية في عالم المتغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشرق، القاهرة(مصر)، 2003، ص.101.

د.النمو والتوزيع: يخفي مقياس متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني خام ومقياس معدل النمو في الناتج الوطني خام كيفية توزيع الناتج على مختلف الفئات الاجتماعية، باعتباره مجرد متوسط حسابي كما يمكن أن يحصل عليه الفرد عند توزيع الدخل بصورة عادلة ومتساوية.¹

المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

إن كل دول العالم تهتم بتحقيق فوائد أعلى للنمو الاقتصادي والتي تعود على شعوبها، ومن أجل تحقيق أي هدف فإنه يجب تحمل أعبائه وتكاليفه للوصول إليه ومنه سنقوم بتوضيح فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه من خلال ما يلي:

أولاً: فوائد النمو الاقتصادي

ومن أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي ما يلي:²

1. زيادة كميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
2. زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الاجور والأرباح والدخول الأخرى.
3. يساعد على القضاء على الفقر ويحسن المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
4. زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الامثل للدخل القومي، دون ان يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
5. التخفيف من مشكلة البطالة.

ثانياً: تكاليف النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يعني الإستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية وينتج عن ذلك أضرار يتحملها المجتمع من أجل تحسين معدلات النمو الاقتصادي والرفع من حجم الناتج.

1. التكاليف البيئية والصحية:

يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم الدول العالم. خاصة الدول المتقدمة والدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي، وخلال ربع الاخير من القرن العشرون شهدت النور الآسيوية الأربعة: تايلندا، ماليزيا، سنغافورة وأندونيسيا معدلات نمو اقتصادي مرتفع بلغت كحد أدنى 5% كما أن عدد سكان الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفضت بحوالي 50% إلى 70% ونفس شيء شهدته دول

¹ المرجع السابق، ص.101.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص.472.

اليابان، كوريا الجنوبية و الصين التي شهدت تطورا اقتصاديا كبيرا لكن في نفس الوقت شهد الوضع البيئي تدهورا كبيرا في هذه الدول، حيث أن الدول التسع الأول من بين أكبر 15 دولة ملوثة في العالم تقع في قارة الاسيوية وتضم هذه الدول في قائمتها، حيث أثبتت التجارب أن النمو الاقتصادي السريع يصاحبه تلوث بيئي مرتفع.¹

وتصنف تكاليف البيئية إلى:²

أ) **تكاليف الاجتماعية المباشرة:** وتتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المنشأة نتيجة قيامها بتنفيذ البرامج والأنشطة الملزمة للمنشأة، وتنظيمات وقواعد البيئية، أو تلك التي تتحملها بصورة اختيارية لغرض حماية البيئة من الآثار السلبية لنشاطها.

ب) **تكاليف الاجتماعية غير المباشرة:** وتتمثل في تضحيات الاقتصادية التي تقع على المجتمع نتيجة الاضرار الناشئة عن ممارسة المنشأة لأنشطتها الضارة. كما يمكن تصنيف التكاليف البيئية إلى مستويين هما:

أ.المستوى الكلي: وذلك من خلال وجهة نظر الدولة في التضحيات الاقتصادية التي تقع على عاتق المجتمع نتيجة الاضرار البيئية الناشئة عن ممارسة كافة الاشخاص المجتمع وقطاعاته للأنشطة المختلفة. والتي يترتب عليها آثار سلبية ضارة بكل أنواع مكونات البيئية.

ب.المستوى الجزئي: وذلك من خلال وجهة نظر المنشأة في التضحيات الاقتصادية التي تقع على عاتقها نتيجة قيامها بتنفيذ برامج حماية البيئية.

ومنه يعتبر التلوث البيئي أحد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادي والسبب الذي يدعو إلى مزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بحكم أنه نتيجة التضارب في المصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح وتعظيم العوائد بغض النظر عن آثار ذلك، حيث ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادي والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق والتقنيات ثم في مرحلة ثانية بعد تحقق معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة يتوجهون نحو العمل على كيفية إزالة الآثار السلبية لنشاطاتها الاقتصادية وهو امر غير منطقي بحكم ان آثار النشاط الإقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي وفي المستقبل وتزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية بحكم تعرض الجو

¹ بوددخ كريم، مرجع سابق، ص.8.

² عبد القادر عوبان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية، جامعة بليدة(الجزائر)، 2008-2009، ص.101.

إلى غازات السامة التي تؤثر على عملية التنفس، إضافة إلى تلوث المياه بشكل يضرب الأفراد وبنشاطاتهم الزراعية أيضا.¹

2. التضحية بالاستهلاك:

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي بحكم انه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمال الذي يعد أساس النمو الاقتصادي فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار وبالتالي رفع من مخزون رأسمال قصد الزيادة الناتج في المستقبل، لذلك فمن مهم على الاجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الاجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

3. التضحية بالراحة الآنية:

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، وذلك يكون بزيادة حجم العمالة، وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الانتاجية. وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي، والراحة هنا يقصد بها الوقت ما عدا ساعات العمل، إذ أن الأفراد قد يفضلون الأشغال لعدد من الأيام اخرى أو يفضلون الأشغال لعدد معين من الساعات في اليوم والراحة في الساعات المتبقية وبالتالي فإن الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة في حجم الساعي للعمل وهو بمثابة تضحية بالراحة الآنية للأفراد والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجل معين.²

المبحث الثاني: إستراتيجية النمو الاقتصادي ونظرياته

حضى النمو الاقتصادي بإهتمام كبير في الفكر الاقتصادي وقد تناوله العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات زمنية مختلفة بحيث تختلف آراء من المفكرين الاقتصاديين وهذا ما جعل مفهوم نمو الاقتصادي يتغير ومنه قد أعطت له نظريات عديدة تعكس كل واحدة ظروف الاقتصادية السائدة.

المطلب الأول: إستراتيجية النمو الاقتصادي

إن استراتيجية النمو الاقتصادي تتمحور في نظريتين هما نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن وتمثل كل منهما فيما يلي:

¹ بوددخ كريم، مرجع سابق، ص.85.

² المرجع السابق، ص.85.

أولاً: نظرية النمو المتوازن.¹

إن نقطة التركيز الأساسية لفكرة النمو المتوازن لبدأ عملية النمو وخروج الاقتصاد الوطني من الحلقة المفرغة هو القضاء على مشكل الضيق السوق وانخفاض الانتاجية في الدول المختلفة ما يترتب عليه من انخفاض الدخل هذا يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية وبالتالي ضيق نطاق السوق، ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار.

إن استراتيجية النمو المتوازن تقوم على مفهوم الوفرات الخارجية عن طريق خلق طلب عن ناتج الصناعات ينظر الكثيرون على الدفعة القوية ولنمو المتوازن بوصفهما وجهين لعملة واحدة كما يعتبر البعض الآخر أن النمو الاقتصادي الآخر أن النمو المتوازن هو الشكل التنفيذي لفكرة الدفعة القوية، ويمكن تلخيص نظرية النمو المتوازن فيما يلي:

1. دفعة قوية متمثلة في حد ادنى من الاستثمارات.
2. توجيه هذه الاستثمارات إلى جهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في عديد من الأنشطة.
3. ان تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدماتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.

ثانياً: نظرية النمو غير المتوازن²

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايراً لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقاً لهيرشمان فإن إقامة مشاريع جديدة يعتمد على ما حققته المشاريع الأخرى من الوفرات الخارجية، حيث أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية، و يجب أن تستهدف السياسات الانمائية ما يلي:

1. تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرات الخارجية.
 2. الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية أكثر مما تخلق منها.
- تستند نظرية النمو المتوازن عكس النمو غير على حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، تواجه هذه الاستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر الموارد اللازمة لتنفيذ هذه القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل ومواد الخام.

¹ محمد بلقاسم بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للإيصال والنشر، الجزائر، 1990، ص. 250.

² صليحة مقاسي، "الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية" ملتقى الوطني حول نحو المقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2009-2010، ص. 13-14.

أما المؤيدون لهذه الاستراتيجية. فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة.

المطلب الثاني: نظرية النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

إن الفكر التقليدي بنوعيه الكلاسيكي والنمو الكلاسيكي يعتبر من أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي لأنه أظهر المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي وتطوره بما أدى ذلك فتح المجال ظهور اتجاهات جديدة لنظرية النمو الاقتصادي.

أولاً: نظرية النمو الكلاسيكية

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس ومنه سنتناول أفكار كل الرواد الكلاسيك كل على حدى.

1) نظرية آدم سميث Adam Smith

يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجددا ذاتيا، ففي ظل وجود بعض التراكم الرأس المالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل (التخصص)، بأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخل. ويترتب على الزيادة في الدخل توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار، وبمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك للنمو الدخل وينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصص، يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل، غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى حدود التي بها الاستخدام الكامل لأرض المتوفرة، هذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدولة الأخرى و العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة المواد الطبيعية، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأس المالي ونمو السكاني فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب الرأسمال حتى تتلاش المحفزات والوسائل لتراكم الرأسمال جديد.¹

2) دافيد ريكاردو David Ricardo

يعتبر ريكاردو أن القطاع الزراعي أهم وأساس النشاط الاقتصادي لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الداعمة التي توفر موارد العيش للسكان، اهتم بعد ذلك بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي، وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات حديثة في عملية الإنتاج، إذ

¹ محمد عزيز عجمية، محمد علي اليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية(مصر)، 2004، ص.344.

بفضل الاختراعات الحديثة يمكن ابعاد مبدأ تناقص ومن هذا المنطلق فكر في كيفية الاستخدام تقنيات حديثة في عملية الانتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في قطاع الصناعي أكثر منه القطاع الفلاحي.

وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:

1.الرأسماليون.

2.العمال.

3.الاقطاعيون.

وحسب ريكاردو فإن الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذا أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة الاستثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة.

أما العمال فهم الأداة الوسيطة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض وقسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاث أقسام وهي:

▪ أرباح الرأسماليين.

▪ أجور العمال.

▪ ربوع الإقطاع.

وبما أن الأرباح أعظم هذه الدول فإنه الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية للمجتمع، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، ولهذا ركز على زيادة الأرباح إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكون الرأسمال يزداد ومنه يزداد الاستثمار.¹

3) نظرية روبرت مالتوس Robert Malthus

يرى مالتوس أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة.

ولقد قسم مالتوس الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، هذا الأخير الذي يرى مالتوس أن النمو الاقتصادي ينتج عنه (إي قطاع الصناعي) حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس

¹ اسماعيل شعباني، التنمية الاقتصادية، دار الهمومة، الجزائر، 1997، ص.63.

الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الارضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية الادخار التقدم التقني.¹

ولكن مالتوس أوضح أن الادخار يعني عدم الإستهلاك و بالتالي قلة الطلب و إنخفاض الأرباح ثم قلة الاستثمار ولذلك نادى بالميل الامثل للإدخار.²

ولقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته وأفكاره عن النمو الاقتصادي في المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلا، فمع تزايد عدد السكان وتقلص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج سوف تتخفف إنتاجية العمل وتتخفف معها أجور العمال، إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف، أي إلى حد الأدنى للمعيشة، حيث أن أي زيادة في السكان بعد ذلك تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة سوء التغذية وانتشار الأمراض ثم ارتفاع معدل الوفيات.³

ثانيا: نظرية النمو النيو الكلاسيكية

تجمع النظرية النيو الكلاسيكية (j.clarck, k.wicksem,A.marçhall) أنه يمكن حدوث إستمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي:

1.عملية مرتبطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية) ويؤدي النمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من الاجور والأرباح.

2.يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوة العاملة بالتغيرات السكانية بحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجة لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني في الوقت الذي يقوم فيه منظم إستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجدد والابتكار .

3.النمو الإقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة، وإنما تدريجيا فيحدث أولا على المستوى الجزئي ويتأثر متبادل مع المشاريع الأخرى الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة وذلك في السبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.⁴

¹ ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الإقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص.60.

² فايز ابراهيم حبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، السعودية، 1985، ص.31.

³ نزار سعد الدين العيس، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص.366.

⁴ صلاح الدين ناسق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة(مصر)، 1986، ص.52.

غير أن نظرية شومبيتر تعتمد في تفسيرها لمشكلة النمو على إبراز عنصر الزيادة والتنظيم والابتكار الاقتصادي وتتمثل في استخدام موارد وعناصر إنتاجية جديدة أو أسواق جديدة أو تحقيق مركز اقتصادي جديد. وهو عندما يحصل تطور صناعي يؤدي إلى ظهور مجالات اقتصادية اجتماعية جديدة، فمثلا توفر السكك الحديدية يؤدي إلى خلق أقاليم ومدن حضرية جديدة وإعادة توظيف الصناعة...إلخ.

تقوم نظرية شومبيتر على التفرقة بين الاستثمار بفعل عوامل مغرية، والاستثمار التلقائي أو الاستقلالي، حيث يعتمد الأول على الربح والثاني يتوقف على اعتبارات المدى الطويل كالتطورات التكنولوجية ومن نظرية شومبيتر أنها قللت من دور العوامل الاجتماعية كالأستقرار الاجتماعي وتوافر التنظيمات الملائمة وحرية.¹

المطلب الثالث: نظرية النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

لقد اختلفت وتعددت أفكار الرواد النظريات النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي بالتالي ظهرت نظريات وافكار حديثة التي تضم شقين الأولى عند الكنزين والثاني في الفكر المعاصر والتي تضم نظرية مراحل النمو سوانت روست ونظرية النمو الداخلي ويمكن أن نوضح ذلك فيما يلي:²

أولاً: النظرية الكينزية

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929-1933 لتعم البطالة كافة النواحي الاقتصادية، ولبصاى الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية فكما نعلم أن فكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عند العرض الكلي للتوظيف الكامل، رغم مرافقتهم لإحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل تكفل فيها مرونة الأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

وقد قامت نظرية الكينزية على نقد نظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل أهمها مايلي:

1. رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأس المالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل.

حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث. لكن التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك فالتقلبات النشاط الاقتصادي هي حالة العامة لنمو نظام الرأسمالي الحر.

2. معارضة فكرة المرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

¹ السيد الحسني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، مطبعة العرب، القاهرة(مصر)، 1980، ص.6.

² عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، ص.15، الموقع الالكتروني:

ويعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة حيث يتوزع الدخل القومي

$$Y = C + I + G + X - M \dots (1) \quad \text{على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:}$$

حيث أن:

Y: الدخل القومي.

C: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على سلع الاستهلاكية).

I: الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على سلع الاستهلاكية).

G: الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية).

X: قيمة الصادرات.

M: قيمة الواردات.

ولتبسيط النموذج سيقصر تحليل على الحالة الاقتصاد المغلق، عليه تصبح المعادلة (1) على النحو

$$Y = C + I + G \dots (2) \quad \text{التالي:}$$

ويوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي (C+I+G) ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L ، والفن التكنولوجي السائد T. وحجم معين لرأسمال K. ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة وهذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود لزيادة العمالة التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك وتسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة، فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلا بد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو الإعانات...إلخ.¹

ثانيا: نظرية النمو في الفكر المعاصر.

استفاد الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي وكذا أفكار الكينزيين، إذ كانت بمثابة القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات وأبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، وكان القاسم المشترك فيها هو عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمو الاقتصادي

¹ نفس المرجع السابق، ص. 16.

التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة، و بين الواضع الاقتصادي المعاش وذلك قصد إعطاء قيمة أكبر ودلالة أوضح لهذه نظريات والأبحاث.¹

I. نظريات المراحل لروستو:

لقد ارتبطت نظرية المراحل باسم واضعها والت وايتمان رستو اعتبارا من منتصف القرن العشرين فعرفت بنظرية روستو في مراحل النمو والتي استمدت فكرتها الأصلية من العلوم البيولوجية القائلة بأن كل كائن حي لا بد وأن يمر بمراحل للنمو بدءا من كونه بذرة وانتهاء إلى مرحلة الشيخوخة ثم الموت فقسما إلى خمسة مراحل وهي:²

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي

وهي التي كانت فيها المجتمعات لا تعرف القوانين والفنون الانتاجية الجديدة وبالتالي لم تتمكن من تحقيق زيادات في حجم إنتاجيتها، إلا عن طريق الصدفة لأنها لم تقدر على استخدام وإستغلال ما أتىح من إمكانيات وموارد وهي مرحلة المجتمعات التي تتسم بالجمود في علاقاتها الاجتماعية، وتعيش على الزراعة البدائية وتتقسم مجتمعاتها إلى طبقتين (ملاك الأراضي، و رقيقها) ويتحكم فيها إقتصاد القرية.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستعداد للانطلاق

وفيها يتطور المجتمع نفسه بالاعتماد على موارده أو موارد غيره بتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتقبل أساليب العالم الحديثة برفع معدلات الاستثمار الفردية، لتوجيه النشاط الزراعي لإنتاج المزيد من الغذاء وتحقيق المزيد من الفائض لتوجيهه إلى بقية القطاعات الأخرى وإلى الضرائب، وتكوين رأسمال إجتماعي ثابت (جسور وطرق ومشروعات ري ونقل ومواصلات...إلخ)، وبتوسيع قاعدة التعليم وتشجيع طبقة المنظمين (ذو ميل المرتفع للإدخار القادرين على تحمل المخاطر وإدارة المشروعات)، وبضرورة قيام الدولة بدورها غير المباشر في النشاط الاقتصادي.

المرحلة الثالث: مرحلة الانطلاق

وفيها يكون المجتمع قد نجح في تنفيذ الكلي للمرحلة الثالثة بكل شروطها وبالتالي يكون قد تمكن من استخدام معظم موارده بأساليب إنتاج متطورة وبالتالي يمكنه أن يبدأ في التوجه نحو النضوج بإظهار قطاعات قائدة جديدة تعوض الاهتلاك الذي حدث في قطاعات القائدة السابقة والتي أصبحت غير قادرة على الاستمرار في العطاء بنفس القدر الذي كانت عليه وفيها يبدأ أيضا حجم الاستيراد في الانكماش ويبدأ حجم الصادرات (خاصة

¹ بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص.117.

² عبد القادر زين، نظريات التنمية نظريات المراحل لروستو، ص.1، الموقع الالكتروني:

الصناعية) في زيادة. مما يتحقق معه بعض الفائض الأجنبي الذي يمكن المجتمع من استيراد بعض سلع الكمالية كما يحدث فيها تغيير في أساليب وأنماط إدارة مؤسسات الإنتاج وتطوير مستويات الأجور والمهارات الفنية وانتقال إدارة النشاط الاقتصادي إلى أيد جديدة.¹

المرحلة الرابعة: مرحلة الاتجاه نحو النضوج

عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة، ويرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغييرات ثلاث أساسية:

أ. تغيير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن.

ب. تغيير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء.

ج. يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من تغييرات.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الكبير

تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضوحها وانتشار المركبات واستخدام سلع المعمرية على نطاق واسع في هذه المرحلة يتحول إهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.²

II. نظرية النمو الجديدة (الداخلية)

إن القصور في تفسير التبادل واختلاف الكبير في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان جعل نموذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، كونها ترجع النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي.

هذا القصور يوفر إطار النظري لبروز نظرية النمو الداخلية كما أن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في المعدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزئي الاعظم من النمو المحقق، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود الوفرة خارجية مترافقة مع تكوين الرأسمال البشري التي تمنح الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، و موقف النظرية الجديدة إذ وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه الاختلاف حقيقي فيما بين الأداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

وترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر النمو وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في نظرية النمو الكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، فالنسبة لعنصر العمل ترتبط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة

¹ نفس المرجع السابق، ص.1.

² محمد مهدي، نظريات التنمية الاقتصادية، الموقع الإلكتروني:

الانتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الرأسمال البشري بالإضافة إلى الرأسمال العيني.

ويمكن أن نبرز أهم الاختلافات النمو الداخلي مقارنة بالنظريات الأخرى وخاصة نظرية النمو الكلاسيكية.¹
- نظرية النمو الداخلي يبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي الأجل بين الدول.

- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج ومن أهم نماذج نظرية النمو الداخلي وهو نموذج بول رومار Poul Romar وهذا نموذج تم تقديمه بفرضية أن الاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات منتجة:²
القطاع الأول: قطاع البحث: وهي تجمع بين جزء من الرأسمال البشري المتاح في الاقتصاد مع مجموع المعارف الموجودة والمقاسة عن طريق عدد الوحدات الرأسمال المادي التي تم تحويلها لاكتشاف افكار جديدة لإنتاج سلع جديدة إن التطور التكنولوجي يعتمد على الاكتشافات العلمية وتعد معرفة هذه الاكتشافات بحيث تتميز بخاصية عدم التنافس.

القطاع الثاني: قطاع السلع الرأسمالية: يشتري هذا القطاع مجموع من مؤسسات التكنولوجيا من القطاع الأول على شكل خطط جديدة للتصنيع وذلك لإنتاج سلع الرأسمالية جديدة والتي بدورها تستعمل لإنتاج سلع نهائية، ويتميز هذا القطاع بالمنافسة الاحتكارية لأن جزء من الأرباح تعد للباحثين وهو ما يسمى بملكية براءة الإختراع وهذا ما يحفز التطوير والبحث العلمي.

القطاع الثالث: قطاع السلع الاستهلاكية: أما هذا القطاع فينتج السلع النهائية عن طريق ثلاث عوامل، إنتاج، الرأسمال المادي المتمثل في السلع الرأس المالية المنتجة في القطاع الثاني العمل، الرأسمال البشري.³

المبحث الثالث: التأسيس النظري لديناميكية تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي
سنتطرق في هذا الجزء لعدة نظريات تتناول أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، ولكل منها وجهة نظر مختلفة عن الأخرى.

المطلب الأول: وجهة النظر الكلاسيكية

عرض الكلاسيك في نظرياته الطبيعيين في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واعتبروا أن الاقتصاد جهاز ضخم يسير بانتظام لأنه يخضع لقوانين ثابتة وذلك طبقا للنظرية العملية التي جاء بها نيوتن، وقد اعتبروا

¹ ميشال، تودرو، مرجع سابق، ص.155.

² طاوش قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1970-2012)" - ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة تلمسان(الجزائر)، 2013-2014، ص-ص.127-128.

³ المرجع السابق، ص-ص.127-128.

أن هذه القوانين عبارة عن ذلك العمل الذي يقوم به الفرد والذي لا يمكنه إخضاعه لإرادته، وبالتالي لا بد أن تكون هناك حرية اقتصادية كاملة، أي عدم تدخل الدولة. حيث أن الكلاسيك قد زادوا في اثره نظرتهم على الطبيعيين من حيث فكرة حرية اقتصادية قائمة على التوازن التلقائي، وكانت مختلف مناقشاتهم توضح كيف أن المصلحة الفردية تساهم وبشكل كبير في تحقيق مصلحة الجماعة، ولكن بطريقة عقلانية.¹

أما نظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي، فقد أكد آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أنه يتمثل النمو في أن التقسيم العمل وتراكم الرأسمال هما العاملان الرئيسيان اللذان يشجعان ويحفزان على زيادة الثروة، ذلك لأن تقسيم العمل يمكن من إنتاج المكائن التي تحفز على زيادة الإنتاجية، وإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة ثروة البلد.

ومعلوم أن زيادة الإنتاج تساهم في توسع حجم السوق وتسمح بالمزيد من التخصص. كما أن المستوى الأعلى من الإنتاج يسمح بمقدار أكبر من تراكم الرأسمال الذي يعمل على توسيع مخصص الأجور، وإذا كانت نسبة الزيادة هذه تفوق نسبة الزيادة الحاصلة في عدد العاملين فإنه يؤدي إلى رفع مستوى الأجر.²

المطلب الثاني: وجهة نظرة الكينزية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

يرى كينز أنه لم يعد في وسع الحكومات أن تنتظر حتى توفر قوى التصحيح الذاتي العلاج اللازم، فتوازن العمالة الناقصة لا يمكن أن يكون ثابتاً ومستمرًا، ولم يعد باستطاعتها الانتظار حتى تؤدي البطالة إلى خفض الأجور، فذلك يمكن أن يقضي إلى التوازن عند مستوى أكثر انخفاضاً للناتج والعمالة.

ولا يمكن أن يعول على أسعار الفائدة المنخفضة لزيادة الاستثمار والإنفاق الاستثماري. فهي ربما لا تؤدي إلى تعزيز تفضل السيولة، فلماذا يتخلى المرء عن المميزات المتعددة المتمثلة في الاحتفاظ بالنقد السائلة في مقابل عائد اسمي، بل أقوى من ذلك هناك الحقيقة الواضحة للغاية في المشهد الاقتصادي الحالي فحتى أسعار الفائدة المنخفضة بشدة عندئذ لم تؤدي إلى تنشيط الاستثمار في ظل وجود طاقة زائدة كبيرة وعدم وجود عائد معقول وظل هناك سبيل واحد وهو تدخل الحكومة لرفع مستوى الإنفاق الاستثماري، أي قيام الحكومة بالاقتراض والإنفاق من أجل الأغراض العامة، أي العجز العمدي، ولكن هذا وحدة لا يمكن أن يؤدي إلى كسر توازن العمالة الناقصة عن طريق إنفاق المدخرات القطاع الخاصة التي لم تنفق، ووصفته الرئيسية هي " أنه ينبغي أن تكون هناك نفقات حكومية يجري تمويلها عن طريق الاقتراض من أجل دعم الطلب والعمالة".³

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب جامعة، الاسكندرية (مصر)، ، 2000، ص.100.

² مدحت قريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص.131.

³ جون كينيث بالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلينغ، الكويت، عالم المعرفة، 2000، ص.253.

- وهذا الاستثمار العام يؤدي إلى تشغيل البطالين ووضع قوة شرائية في أيديهم، ومن ثم تزايد حجم الطلب وفقا لنظرية المضاعف إلا أن الأمر لا يخلو من المحاذير التي نبه إليها كينز وتمثل في:¹
1. لا يجوز أن تقوم الدولة بالاستثمار العام إلا في حالة البطالة لان الاستثمار في حالة العكسية يخلق قوة شرائية جديدة في وقت ليس هناك مجال لزيادة الإنتاج.
 2. لا يجوز تمويل المشروعات الداخلية في نطاق الاستثمار العام عن طرق القرض الوطني لان هذا القرض يمتص الادخار الفردي فيرتفع بذلك سعر الفائدة ويقل الاستثمار الخاص.
 3. يؤكد كينز إلى ضرورة أن تبقى الثقة العامة في الوضع الاقتصادي قوية ليستمر أفراد المجتمع في زيادة مدخراتهم ليطمئنوا على مستقبلهم.

المطلب الثالث: الدراسات الحديثة حول تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي

تنقسم الدراسات الحديثة حول تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي إلى أربع نماذج وهي:

أولاً: نموذج هارود دومار

يعد نموذج هارود دومار من أكثر نماذج اتساعا وشيوعا ويرتكز نموذج هارود دومار على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات الرأسمال وعلاقتها بالنمو.²

ثانياً: نموذج بارو

إن نموذج بارو يفسر التأثير الإيجابي للإنفاق العام ليس على مستوى المتغيرات الاقتصادية فحسب وإنما أيضا على مستوى معدل النمو الاقتصادي وبالمقابل يؤثر التمويل هذه النفقات سلبا على مستويات النمو.³ وأكد بارو على أن الإنفاق العام على البنية التحتية يمكن أن تدخل ضمن العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وفي الحقيقة فإن العديد من الكتاب يرى أن الانفاق العام على البنية التحتية يدفع نحو تحقيق بمعدلات نمو أعلى.⁴

ومن افتراضات بارو أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص وأن هذه السلع تتميز بخاصيتين اللاتنافسي واللاإقصاء، حيث تقول عن

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص.580.

² عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سابق، ص.41.

³ ماصمي أسماء، مرجع سابق، ص.147.

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، دار الجامعية للنشر، الاسكندرية(مصر)، 2003، ص.158.

سلعة أنها لا تنافسية إذا كان استخدامها من طرف عون لا ينقص من الكمية المتاحة منها للأعوان الأخرى، بينما مفهوم اللإقصاء فيميز من جهته السلع التي لا يمكن أن يستثني عون من منافعها.¹

ثالثا: نموذج الخدمات العامة

كما بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو ومن اهم هذه النماذج، هناك نموذج السلع العامة للخدمات المنتجة.

The public goods model of productive, services

وأیضا نموذج التكس للخدمات الحكومية المنتجة.

The congestion model of productive government services

وهذان نموذجان يشيران إلى أن العلاقة تبين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة، ومعدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى وهي علاقة غير خطية.²

رابعا: أعمال Daniel landau

يعتبر دانيال لاندو الاقتصادي الذي قام بدراسة الاختبار درجة النمو في البلدان المختلفة للفترة ما بين 1960-1980 وكانت هذه الدراسة بالنسبة له لشرح الاختلافات في أداء هذه البلدان من حيث النمو من سماتها الخاصة.

مستوى الدخل الأولي للفرد معدل النمو السكاني لهذه فئة من سكان والاستثمار الخاص، ومعيار أو أكثر فيما يخص الرأسمال البشري وتنمية البشرية، وحصة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي الاستنتاج الذي يبرز هو أن حصة الاستهلاك العام، باستثناء الإنفاق العسكري، والتعليم ، يخفف كثيرا من النمو الاقتصادي، أما الإنفاق العسكري والتعليم لا يبدو أن يكون له أثر واضح على النمو إلا إذا كان له مخرج ذو فعالية كبيرة.³ وعلى جانب آخر، إذا كان الاستثمار العام يأخذ بعين الاعتبار مصادر التمويل كصافي الاقتراض والضرائب الإضافية (عبئ زائد) هو في الواقع ليس له أثر إيجابي على النمو وبالتالي يرى دانيال أن هذه نتيجة مهمة بالنسبة للبلدان المختلفة لأن نسبة الاستثمار غالبا ما تكون عالية من PIB (7% من المتوسط)، وغالبا ما قدم باعتباره عاملا ضروريا للتنمية حتى وإن كان ينطوي على تضحية كبيرة من الاستهلاك.

¹ ماصمي أسماء، مرجع سابق، ص.147.

² عبد القادر، مرجع سابق، ص.158.

³ بن عزة محمد، "أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر" مؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2011-2014، جامعة تلمسان(الجزائر)، 12/11/2013 ص.11.

والعديد من دراسات الاقتصاديين شملت الدول ذات الحجم الكبير وقد لوحظ فيها تدني لمستويات النمو الاقتصادي وأرجع ذلك إلى ضعف إنتاجية قطاع العمومي وكذلك ثقل ميزانية الخدمات الاجتماعية.¹

¹ المرجع السابق، ص. 11.

خلاصة :

خلصنا من هذا الفصل إلى:

-من خلال كل ما تقدم من مفاهيم النمو الاقتصادي نستنتج أنه جملة من العوامل الإنتاج من العمل و
الرأسمال والتكنولوجيا وبذلك تعتبر من أهم أهداف التي تسعى إليها المرتبطة بمستويات معيشية وتخفيف
من الفقر والبطالة باعتبارها للتوازن الاقتصادي.

-وانطلاقاً من نظريات خاصة بالنمو الاقتصادي التي اختلفت في نظريتها وتفسيرها للنمو الاقتصادي حيث
اهتمت النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي لعملية تراكم الرأسمال ثم ظهرت نظرية الكينزية المتميزة
بالتحليل الكلي وتحقيق التوازنات في الأسواق وأخيراً ظهرت نظرية النمو والجديد واهتمت بالعوامل غير
التقليدية مثل رأس المال البشري.

- ومن خلال ما تقترحه النظريات الاقتصادية في محاولة تفسيرها العلاقة التي يمكن أن تكون بين الإنفاق
العام والنمو الاقتصادي في التشغيل الكامل والاستقرار النقدي بحيث يساهما بشكل كفي وفعال في تحقيق
أهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية من أجل أن لا يكون هناك عوائق تعيق هذه الأهداف.

الفصل الثالث

الإنتفاق العام و النمو

الإقتصادي

التمهيد:

لقد خصصت الجزائر اعتمادات كبيرة لإنجاز ثلاث برامج استثمارية عامة خلال فترة(2001-2014)، الغلاف المالي الموجه خلال هذه سنوات لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو ان خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار إلا أن تقييم هذه الاستثمارات الضخمة تستدعي معرفة مستوى تأثيرها على النمو الاقتصادي وتشخيص أسباب اختلال ضعف تأثير برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ومن ثم محاولة معرفة متطلبات ترشيد الانفاق العام.

وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2001-2014.

المبحث الثاني: أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2001-2014.

المبحث الثالث: تقييم نجاعة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي.

المبحث الأول : برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2001-2014.

وضعت الجزائر برامج تنموية تعمل على تدرك متأخر على مدار عشر سنوات من الأزمة، وتهدف الى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة على إعطاء نتائج محققة على مستوى التوازنات الكلية وتتمثل هذه البرامج في : برنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي وأخيرا برنامج توطيد النمو، وسيتم إستعراض هذه البرامج فيما يلي:

المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أبريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 225 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامج ضخما قياسيا باحتياطي صرف الذي سجل قبل اقراره سنة 2000 والمقدر بـ 119 مليار دولار وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتاجها في شكل توسع الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.¹

أولا : أهداف مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

نجد هذه سياسة لها أصل في النظرية الإقتصادية من خلال الطرح الكنزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتشغيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص والعمومي، الإستهلاكي والاستثماري قصد تحفيز الانتاج (تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في طلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، وتتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:²

¹ بوخدخ كريم، مرجع سابق، ص.193.

² مخلوف عبد السلام، العرابي مصطفى، 'برنامج الانعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2004'، مجلة الباحث، (العدد الأول، 2012)، جامعة ورقلة (جزائر) ، ص.5.

1. تنشيط الطلب الكلي.
2. دعم النشاطات المنتجة للقيمة مضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
3. تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية وتغطية الإحتياجات الضرورية للمكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
4. فك العزلة عن المناطق النائية .
5. توسيع شبكات الإتصال السلكية و اللاسلكية والخدمات البريدية
6. تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.

ثانيا: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

يمكن توضيح مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال الجدول التالي

جدول رقم (1): محتوى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع مبالغ	مجموع نسب
100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية	70.2	37.6	2.0	216.5	40.1	
71.8	تنمية محلية وبشرية	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8	
10.6	دعم قطاع الفلاحي والصيد البحري	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4	
30.0	دعم الإصلاحات	15.0	/	/	45.0	8.6	
205.4	المجموع	185.9	113.9	20.5	525.0	100	

المصدر: عماري عمار، محمادي وليد، "آثار الاستثمارات العمومية على أداء الاقتصادي" أبحاث مؤتمر دولي حول، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، المداخلة في جزائر، جامعة سطيف (جزائر)، 21 مارس 2013، ص7.

ما يمكن استنتاجه من هذه المخصصات الاستثمارية خلال سنوات هذا البرنامج هو تركيزها خاصة على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إذ استحوذت على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات، ذلك ان هذه الاخيرة لم تعطي ذلك الاهتمام الذي كان يمكن ان يعطي لها في السياسات السابقة مما جعلها لا تساير التحولات والتطورات التي تعيشها الجزائر، كما أنها تعتبر الركيزة الأساسية للإنعاش وتحفيز وتحقيق تنمية الشاملة.

من جانب اخر، فإن هذا البرنامج لم يغفل معالجة الاختلالات المحلية خاصة مشكلة السكن حيث جاءت في المرتبة الثانية، ذلك ان مثل هذه الاختلالات سواء اقتصادية أو إجتماعية كثيرا ما شكلت عائقا أمام تطور المجتمع الجزائري، كما اعطت من جانب آخر دعما أساسيا للنهوض بالتنمية في القطاع الفلاحي الذي عانى من التأخير

طوال السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية السابقة رغم ان الفلاحة كانت ولا تزال القطاع الذي تتمحور حوله كل، القطاعات الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي الدعم النمو او مخطط الخماسي الأول 2005-2009¹

هو الذي قدرت له الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايين دينار (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لإمتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية، اما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدرت بـ (9.680 مليار دينار) حوالي 130 مليار دولار (بعد اضافة عمليات اعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الاضافية الاخرى).

أولا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:²

1. تحديث وتوسيع الخدمات العامة :

حيث ان ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية اثر سلبا على نوع ودعم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الاطار المعيشي من جهة ومن جهة اخرى كتنكمة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

2. تحسين مستوى المعيشي للأفراد:

وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الامني او التعليمي.

¹ محمد مسعي، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، (العدد 10، 2012)، جامعة ورقلة (الجزائر)، ص 147.

² البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر، الموقع الالكتروني:

3. تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية¹:

فالموارد البشرية والبنى التحتية لها دورا هاما في تطوير النشاط الاقتصادي إذ تعتبر الموارد البشرية من اهم الموارد الإقتصادية في الوقت الحالي، إذ ان تطويرها المتواصل يساعد لحد ما لحل مشكلة الإقتصادية في شقها ندرة الموارد الطبيعية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك كما ان البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج.

4. رفع معدلات النمو الاقتصادي:

يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه سيتجه لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين مستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

ثانيا :مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو²

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الإقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي قيمته 4903 مليار دج اي ما يقارب 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد اقراره برنامجين خاصين، احدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و اخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج، والتحويلات الخاصة بالحسابات الخزينة المقدرة 1140 مليار دج وذلك كما يوضحه جدول التالي :

زرنوح ياسمينه، اشكالية تنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006،
لص. 187 .

²World Bank:a public expenditure review ,roport n°3627,vol 1,2007,p5

الجدول رقم (02): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له (2005-2009) .

الوحدة: مليار دج

البرنامج السنوات	مخصص دعم الانعكاس الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم نمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموعة العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: World bank, op-cit,P2

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة إستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة حتى يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية, كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

النسب	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف المعيشية للسكان
40.5	1703.1	تطوير منشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الإقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1	50	تطوير التكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: رئاسة حكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو موقع

www.og.gor.dz/psre :2007/6/21

:

يبين الجدول رقم (03) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:

1. قطاع تحسين ظروف المعيشية للسكان : إستفادة ومن برنامج خاص يصل 1908.5 مليار دينار جزائري ما يمثل نسبة 45.5% من اجمالي البرنامج التكميلي.
2. قطاع تطوير منشآت الأساسية : يقدر بمبلغ المخصص له 1703.1 مليار دينار جزائري أي 40.5% من اجمالي البرنامج التكميلي.
3. قطاع التنمية الاقتصادية: استفادت من 337.2 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 8% من اجمالي البرنامج التكميلي.
4. قطاع تطوير الخدمة العمومية : استفادت من 203.9 مليار دينار جزائري ما يعادل نسبة 4.8% من اجمالي البرنامج التكميلي.
5. قطاع التكنولوجيا والاتصال : استفادة 50 مليار دينار جزائري ما يعادل نسبة 1.1% من اجمالي البرنامج التكميلي.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو أو برنامج التنمية الخماسي الثاني (2010-2014)¹

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت و أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت آنذاك وتوصلت الديناميكية هذا برنامج فترة 2004-2009 الذي يدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت تكلفة عمليات التنمية المسجلة خلال سنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ماتزال قيد الانجاز.

¹سليام حمزولد بزيو فاتح، 'فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2001-2014-'، مذكرة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات و البنوك، جامعة البويرة (الجزائر)، 2013-2014، ص.91.

❖ يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 - 2014 من النفقات 21214 مليار دينار جزائري (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو ما يشمل شقين اثنين هما:

1. استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار.

2. اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.¹

أولا : أهداف البرنامج توظيف النمو 2010-2014

ويهدف البرنامج الخماسي الثاني الى توظيف النمو الى تحقيق مايلي:²

1. دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.
2. تحسين الخدمات العمومية، المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.
3. دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
4. مواصلة الجهود الرامية الى تحسين و التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
5. دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.
6. الإستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار النسيج العمراني .
7. تحسين المستوى الصحي للسكان واعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
8. النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.
9. التأكيد على أهمية التعليم العالي والتكوين وتوسيع قاعدتها.

¹ نفس المرجع سابق، ص 91.

² عماري عمار، محمادي وليد، "آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، أبحاث مؤتمر دولي حول "تقسيم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، 21 مارس 2013، ص 9.

ثانيا : مضمون البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014

ان المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ21214 مليار دينار جزائري، وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها في مايلي:¹

الجدول رقم(04): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

البرنامج	مبالغ مخصصة للبرنامج	%
1 - برنامج تحسين معيشة للسكان:	9903	%45.42
▪ السكن	3700	
▪ التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
▪ الصحة	619	
▪ تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	1800	
▪ باقي القطاعات(قطاع شباب والرياضة، قطاع الصحة العمومية، عمليات تهيئة العمرانية، وتطوير وسائل الاعلام، وشؤون الدينية)	1886	
2 - برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	%38.52
▪ قطاع الأشغال اليومية والنقل.	5900	
▪ قطاع المياه.	2000	
▪ قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3 - برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	3500	%16.05
▪ الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
▪ دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
▪ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	500	

المصدر: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في جزائر في فترة 2000-2010"، (العدد

:الثاني عشر، ديسمبر 2012)، جامعة بسكرة (الجزائر)، ص.255

يبين الجدول رقم(04) ان القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

¹ نبيل بوفليح، "دراسة تقسيمة السياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في جزائر في فترة 2000-2010"، أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012)، جامعة شلف (الجزائر)، ص.255.

- قطاع برنامج تحسين ظروف المعيشية للسكان: استفادة من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.42% من اجمالي البرنامج.
- قطاع برنامج تطوير الهياكل القاعدية: يقدر بالمبلغ المخصص له 8400 مليار دينار جزائري بنسبة 38.52% من اجمالي البرنامج.
- قطاع برنامج دعم التنمية الاقتصادية: استفادت ب3500 مليار دينار جزائري ما يمثل بنسبة 16.05% من اجمالي البرنامج.

عموما يمكن قول ان التوزيع القطاعي للبرنامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معادلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

المبحث الثاني : أثر برنامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2011

سنحاول معرفة أثر كل من برامج الانعاش الاقتصادي(2001-2004) وبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، وبرنامج توظيف النمو(2010-2014) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001-2004

يعتبر الهدف من رفع معدلات النمو الاقتصادي من أهم أهداف المخطط دعم الانعاش الاقتصادي وقد بلغ مستوى نموه السنوي خلال فترة 2001-2004 بنسبة 4.8% مقارنة على فترة 1996-2000 والذي بلغ 3.2 وبذلك نجد أن معدل النمو الاقتصادي قد شهد استفاقة محتشمة خلال فترة البرنامج وذلك حسب دراسته أعدها البنك العالمي 1% من المستوى السنوي¹.

¹ World book :op,cit,P4

جدول رقم (05): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية للفترة 2001-2004

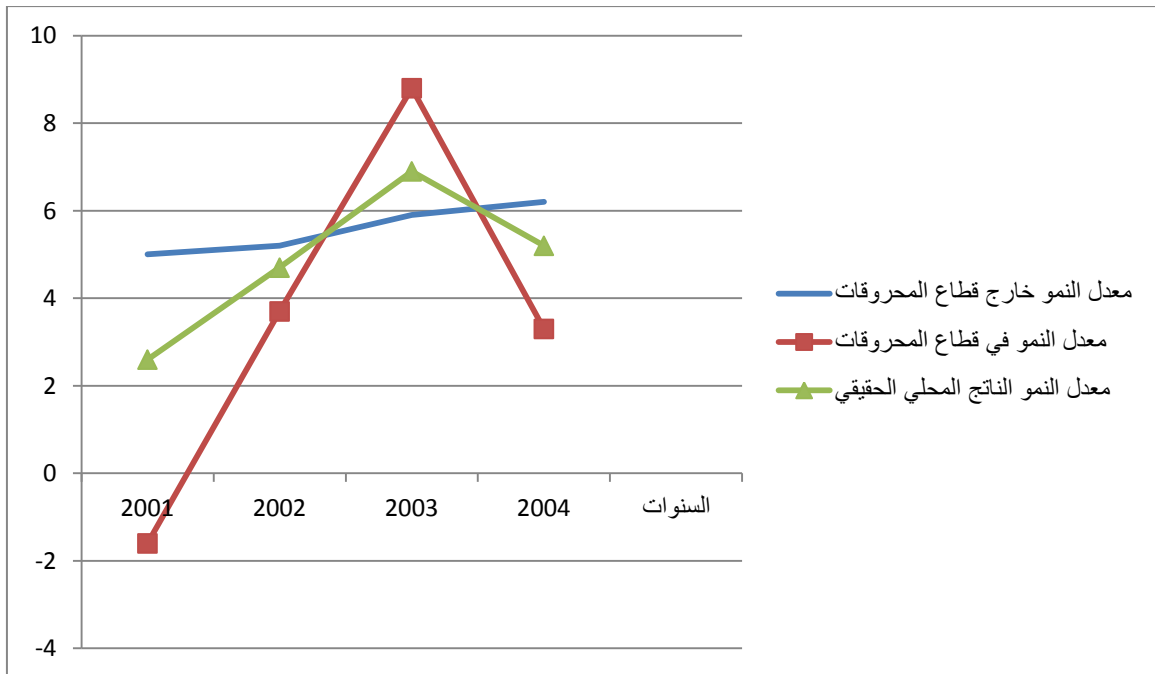
الوحدة: %

السنوات	المؤشرات			
	2004	2003	2002	2001
معدل نمو خارج قطاع المحروقات	6.2	5.9	5.2	5.0
معدل النمو في قطاع المحروقات	3.3	8.8	3.7	-1.6
معدل النمو ناتج المحلي الحقيقي	5.2	6.9	4.7	2.6

المصدر : op,cit,P4 : World book

ونلاحظ من جدول السابق رقم (05) أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال فترة 2001-2004 والتي وصلت الى مستوى 6.9 في سنة 2003 وتفسير هذا النمو يرجع أساسا الى تحسن معدل النمو في قطاع المحروقات والذي قدره بـ8.8% وفي حين ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا.

الشكل رقم (03): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 2001-2004



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول السابق رقم 05

ومن هذا الشكل يبين ان معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي لديه نفس منحني معدل النمو قطاع المحروقات وهو ما يكشف لنا قوة الترابط بينهما، في حين نجد ان معدل النمو خارج قطاع المحروقات لم يتخذ نفس الاتجاه الذي أخذه معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي وهذا ما يعكس ان نمو منفصل عن القطاعات النفطية وهو ما يستدعي هذا التطرق من ناحية مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو خلال فترة ما بين 2001-2004 مما يوضح لنا التوزيع القطاعي لمعدل النمو الناتج المحلي خلال هذه فترة وذلك وفق الجدول التالي

الجدول رقم (06): معدلات النمو القطاعية 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الزراعة	13.2	-1.3	19.7	3.1
الصناعات المصنعة	-1	-1	3.5	-1.3
بناء أشغال العامة	2.8	8.2	5.5	8
الطاقة والمياه	5	4.3	6.6	5.8
حقوق وضرائب على الواردات	4.8	16.7	2.3	10.2

المصدر: Banque d'Algerie, Rapport annuel : Répartition sectorielle de la croissance du PIB réel,

2005p176

من خلال ما جاء في الجدول السابق رقم (06) وما ورد في برنامج الانتعاش الاقتصادي نجد أنه:

- بالنسبة للقطاع الفلاحي : فقد عرف معدلات نمو متذبذبة بين صعود ونزول وذلك راجع الى ظروف المناخية، حيث أن أعلى نسبة سجلها في سنة 2003 هي 19.7% إلا أنه انخفضت سنة 2004 إلى مستوى 3.1% وهذا يدل على ضعف مؤشر الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع.

- قطاعات الصناعات مصنعة : سجل هذا القطاع في سنة 2001 و2002 نسب نمو سالبة وهذا راجع الى عدم اهتمام الدولة من خلال برنامج الانتعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية إلا أنه شهد نمو جد متواضع بنسبة 3.5% سنة 2003.

- قطاع البناء والأشغال العمومية : ويعتبر هذا القطاع من القطاعات أكثر إستفادة من المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، ولهذا شهد هذا القطاع قفزة نوعية خلال منتصف فترة 2002، بحيث انتقل معدل نمو من 2.8% سنة 2001 الى 8.2% سنة 2002، وهذا راجع الى زيادة الإنفاق العمومي نحو هذا القطاع إلا انه انخفض سنة 2003 بنسبة 5.5% وهذا راجع لتأثير زلزال الذي حصل في 21 ماي 2003 إلا أنه عاود الارتفاع مجددا سنة 2004 بنسبة 8.0% ويعتبر ذلك تأثيرا ايجابيا وهذا ما يعكس التطور الكبير الذي مر به هذا القطاع والديناميكية التي ولدها برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي في نشاط الاقتصادي.

- أما في قطاع الطاقة والمياه: شهد معدلات نمو متأرجحة بين ارتفاع والإنخفاض غير أنه سجل أعلى نسبة سنة 2003 بـ 6.6% نتيجة زيادة الإنفاق لإنشاء وتنفيذ مشاريع جديدة .

ومن خلال ما سبق قوله فإن بنك العالمي قدم دراسة تقييمية لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي في سنة 2004 وكانت استنتاجاته:¹

- ان محدودية الاستراتيجيات القطاعية تميزت مشاريعها بقلة المرجعية ضمن أهدافها مما أدى الى سوء تسيير وتبذير الموارد وبالتالي لم تحقق نتائج مرضية.
- تحليل تكاليف والفوائد تدل على أن المشاريع مختارة مكلفة جدا.
- برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي كان له تأثير متواضع على النمو الاقتصادي حيث قدر بـ 1% كمتوسط سنوي.

¹ World Book :op-cit,P7

المطلب الثاني: أثر برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال فترة 2005-2009

شهدت معدلات النمو الاقتصادي لقد شهدت عدة انخفاضات على مدار فترة هذا البرنامج 2005-2009 وهذا ما ستوضحه في الجدول التالي :

الجدول رقم (07): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة 2005-2009

الوحدة: %

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات المؤشر
6	-2.3	-0.9	-2.5	5.8	معدل النمو داخل قطاع المحروقات
9.3	6.1	6.3	5.6	4.7	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
2.4	2.4	3	2.0	5.1	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي

المصدر : Banque d'Algérie, Rapport annuel : Répartition sectorielle de la croissance du PIB réel, 2009,p190.

يوضح لنا الجدول السابق رقم (07) أن معدل نمو قطاع المحروقات تراجع وانخفض بعد الأزمة المالية العالمية في سنة 2007 مما خلق ذلك تأثير مباشر على النمو الاقتصادي وفي سنة 2006 شهدت انخفاض معدل المحروقات بـ 2.5% وفي حين أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات شهد تحسن ملحوظ حيث سجل أعلى نسبة بـ 9.3% وهو ما بين ان هناك اثر ايجابي كبير للبرنامج التكميلي لدعم النمو وبالخصوص في قطاعات التالية على التوالي (قطاع الفلاحة بـ 2.0%، وقطاع الاشغال العمومية بـ 8.7%، وقطاع الطاقة والمياه بـ 7.2%) ولكن معدل النمو مؤشر الانتاجية للقطاعات خارج المحروقات يبقى جد ضئيل في هذا البرنامج حيث قدر بـ 4.05% في المتوسط (وهذا من خلال احصائيات بنك الجزائر).

المطلب الثالث: أثر برنامج توظيف النمو على النمو الإقتصادي(2010-2014)

من الامور التي نرى ضرورة مناقشتها، هي مدى مساهمة البرنامج توظيف النمو في تحقيق معدلات مهمة في النمو الإقتصادي ووفق التقرير الوزارة المالية وتقدراتها لسنة 2014 ، فإن معدلات النمو في القطاعات الإقتصادية للبلد هي على النحو التالي:

الجدول رقم (08): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة 2010-2013

الوحدة: %

2013	2012	2011	2010	السنوات المؤشرات
-3.8	-3.4	-3	-3	معدل النمو داخل قطاع المحروقات
6.3	7.1	5.2	6.2	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
3.0	3.3	2.4	3.4	معدل النمو المحلي الحقيقي

Source:mimistere des finances direction generale de la prevision et des politigues2014,p06.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) ان معدل النمو خارج قطاع المحروقات سجل خلال سنة 2010 نسبة 6.2% و إنخفض سنة 2011 إلى 5.2% وسجل في سنة 2012 انتعاشا في قطاع خارج المحروقات يصل إلى 7.1% إلا أنه سرعان ما عاود الإنخفاض إلى 6.3% في 2013 وفي سنة 2010 قدر معدل النمو الناتج الحقيقي 3.4% و أنخفض في سنة 2011 بنسبة 2.4% و هذا لان معدل النمو الإقتصادي مرتبط بمعدل النمو داخل قطاع المحروقات، جدول التالي يوضح معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2013

الجدول رقم (9) : معدلات النمو القطاعية خلال فترة 2010-2013

القطاعات	السنوات	2010	2011	2012	2013
المحروقات		-2.6	-3.2	-3.4	-3.8
الزراعة		6.0	8.5	7.2	10.0
الصناعات المصنعة		0.9	2.2	5.1	4.5
بناء الأشغال العامة		6.9	5.3	6.4	6.4

المصدر: المرجع السابق، ص.6.

من خلال ما جاء في الجدول رقم (9) نلاحظ:

- بالنسبة لقطاع الزراعة: نلاحظ أنه في السنتين الأولى 2010-2011 شهد تحسنا حيث ارتفع معدل من 6.0% إلى 8.5% و لكنه عاود الإنخفاض بالنسبة 7.2% و لكنه سجل قفزة نوعية بثلاث نقاط في سنة 2013 بنسبة 10% و ذلك بسبب إهتمام الجزائر بقطاع الزراعة .

- بالنسبة لقطاع المحروقات: لم يشهد القطاع محروقات تحسنا من فترة 2010-2013 حيث كانت معدلات نمو سالبة .

- بالنسبة لقطاع صناعات مصنعة: شهد تحسنا من 2010 إلى 2012 وصلت اعلى نسبة سجلها في 2012 5.1% ولكنه إنخفض في سنة 2013 بنسبة 4.5%

- البناء و الأشغال العامة: عرف معدلات متذبذبة بين الصعود و النزول في سنتي 2010-2011 و كانت نسبته على التوالي 6.9% و 5.3% و لكنه إستقر في سنتي 2012-2013 بنسبة 6.4%

وغير أن هذه النتائج لديها المصدقية الكافية في المجال لاقتصادي للحكم على طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر، برغم عدم انتهاء مدة آجال تنفيذ هذا البرنامج، ومن خلال هذا يمكن تبيان شروط تدهور المساعدة على النمو، والتي تتعلق بنقط فاعلة في هذا المجال والتي نوردتها بالشكل التالي:¹

¹مدوري عبد الرزاق، "عرض وتقييم آثار البرنامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر - نظرة تحليلية-"، مؤتمر الدولي حول تقسيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1(الجزائر)، 11/12/2013، ص.23.

عنصر الحاكمية وفعالية المؤسسات : فكل ما هو نظري وتطبيقي يشيد بأن تشجيع الاستثمار المحلي يقوم على التجسيد الفعال لمبادئ الحكم الراشد من خلال تقليص الفساد الاداري واحترام القانون، واستنادا الى تقرير المعهد العربي للتخطيط لسنة 2012، فإن المغرب احتلت المرتبة الأولى في الترتيب العربي تليها كل من الكويت وعمان وقطر ، وبذلك تشكل المؤسسات نقطة ضعف لكل من السودان وليبيا والجزائر، فهذه الأخيرة مؤشر حاكميتها قدر بـ0.24 فتدهور هذا المؤشر يعكس في سياقه وجود تناقض بين مؤشر تدخل الحكومة (قدر بـ0.71) ومؤشر التنافسية (0.36) عند مقارنته مثلا بإيرلندا التي قدر فيها مؤشر تدخل الحكومة بـ0.49، ومؤشر التنافسية بـ0.65، فمؤشر الحاكمية يدل في الدول المتقدمة على فعالية السياسات العمومية (سياسة الإنفاق الحكومي) في الاقتصاد، وهنا استدل بالدراسة التي قدمها Hurlin سنة 2005 حول 182 دولة مع حصره لفترة الدراسة ما بين 1950-2004 لمعرفة مدى تأثير مستويات الدخل في العلاقة الكائنة بين الإنفاق الحكومي والنمو، ولقد توصل أن الإنفاق الحكومي هو مفيد للنمو الاقتصادي بغض النظر عن كيفية قياس حجم الحكومة والنمو الاقتصادي، حيث أكدت الدراسة على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الأنشطة الحكومية والنمو الاقتصادي للبلدان التي تتمتع بدخل مرتفع ومتوسط، وفي حين البلدان ذات الدخل المنخفض غالبا ما تتميز نوعية مؤسساتها بالفساد، وهذا ما يؤثر سلبا على أداء الحكومات، ومن ثم تتأثر أيضا معدلات النمو الاقتصادية بنفس الطريقة فهذا الاختبار فقد أكد صلاحية قانون فاقنر Vagner مرونة النفقات العامة على الناتج المحلي الخام فقط على البلدان ذات الدخل المرتفع.

النمو الاقتصادي والعلة الهولندية في الجزائر: من الصعب ان نجزم بأن الاقتصاد الجزائري هو مصاب بأعراض العلة الهولندية حيث أن القراءة السطحية للمؤشرات الاقتصادية توحي بذلك، غير أنه عند التعمق في دراسة التوجه الاقتصادي للبلد، وبكل صراحة نجد أثر الإنفاق الحكومي هو متجسد فعلا من خلال البرامج التنموية نتيجة الطفرة البترولية بينما أثر انتقال عوامل الانتاج هو غائب، وانحلال التصنيع هي ظاهرة معروفة عن الاقتصادي الوطني منذ الاستقلال وبمحاكاة نموذج كوردن ونيري (الذي ورد في إطار الدراسة قدمها الباحثان حول القطاع الانفجاري وBooming Sector and Des Industrialistion in a Economy Small Open الصادر في المجلة الاقتصادية البريطانية العدد رقم92- سنة 1982)

نجد ان الاقتصاد الجزائري يتكون من قطاعين مهمين من بين القطاعات التي ذكرت في النموذج، وهما كل من قطاع المحروقات كقطاع انفجاري أو مزدهر نتيجة ارتفاع أسعاره والقطاعات المتأخرة هي كل من القطاع الزراعي والصناعي ، نتيجة تدني نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الخام الحقيقي فالموارد الطبيعية تعتبر كنعمة في تحويل المشاريع التنموية للاقتصاد، غير أن النتائج المتحصل عليها من هذه العملية وآثارها على النمو الاقتصادي، قد نجعلها نقمة أو لعنة على الاقتصاد.¹

من خلال ما سبق يمكن القول بأن السنوات المتبقية من التطبيق برنامج توطيد النمو يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات والتي بدورها تخضع لتغيير معطيات الخارجية، فالمحروقات تعتبر الركيزة الأساسية لنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث ان نسبة عائدات تصدير المحروقات الى الناتج المحلي الخام تجاوزت 40% وأيضا ان جباية البترولية تتراوح نسبتها 60% التي تعكس دورا هاما في الموازنة العامة ومنه من خلال أسعار المحروقات يمكن تنبؤ بمعدلات النمو القادمة، لأن اقتصاد الجزائر يعتمد على اقتصاد المحروقات دون اقتصاد انتاجي.

المبحث الثالث: تقييم نجاعة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

تعتبر تقييم نجاعة الإنفاق العام من أهم طرق الفعالة المستعملة في تحسين البرامج من أجل تحقيق النمو الاقتصادي و ترشيد الإنفاق العام

المطلب الأول: تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الاستثماري اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي

ان ضرورة تحديد الحد الأمثل للإنفاق على المشروعات الاستثمارية الأساسية كالبنية التحتية يلزم الدولة على تحديد مستوى تكوينها الرأسمالية الثابتة التي تركز على المفاضلة بين خياراتها الاقتصادية، بناء على موردها

الاقتصادية المتاحة، وهنا لابد من الإشارة الى انه على الرغم من ضخامة الانفاق على المشروعات الاستثمارية الأساسية فإن الفترة التأخير الانفاق الاستثماري في هذه المشروعات وهي ما يعرف بمعامل راس المال الناتج،

¹المرجع سابق،ص.24

حيث يتوقف طوال هذه الفترة على مستوى تقدم الدولة والسياسة التنموية المتبقية فيها، كما ان الحديث عن تحديد المستوى التكويني الرأسمالي لا بد من ان نتطرق الى آلية التمويل لهذه الاستثمارات

وفي هذا المجال فإن الدول تتفاوت في مستويات انفاقها على استثماراتها كل حسب مواردها وسياستها المالية المطبقة وبالتالي فإن حجم هذه الموارد يفرض على كل دولة حدود للإنفاق، وقد تنبتهت بعض الدول الى هذه مشكلة مما اضطرها الى ايجاد آليات بديلة تتمثل في المساهمة القطاع الخاص، إما بالتخصيص أو المشاركة في هذه المشروعات للتخفيف من الأعباء التي تواجهها الدولة في انفاقها على هذه المشروعات أو للتقليل من الآثار السلبية التي قد تتركها في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.¹

المطلب الثاني: تشخيص أسباب ضعف تأثير برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

إن عملية توظيف النفقات في الميزانية العامة من أهم الوسائل لتحقيق أهدافها من خلال توضيح مهام كل نفقة، ولذلك تعتبر الميزانية العامة هي الاداة التي تنفذ بها الاهداف المسطرة ضمن الخطة التنموية، ولذلك سنتطرق الى اهم النقائص والأسباب التي تضعف تأثير برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي.

أولاً: ضعف تسيير و رشادة نظام الميزانية العامة

إن أهم العيوب الموجودة في مجال تسيير الميزانية العامة في الجزائر وخاصة تسيير برامج الانفاق العام تتمثل فيما يلي:

1: **قلة الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة :** وتتمثل في الوثائق و المعلومات التي يجب الإلتزام

بها من أجل ترشيد النفقات الميزانية:²

أ - الوثائق المسندة للميزانية:

¹ محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص، ص. 12، 13.

² بن عزة محمد، " ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 1990-2009"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان (الجزائر)، 2009-2010، ص، ص. 134، 135.

في الجزائر هناك صعوبات كبيرة في الحصول على الوثائق المعلنة والمرافقة للميزانية العامة، فالوثائق الميزانية المذكورة في المادة (68 من القانون 17/84 متعلق بالقانون المالية) لا تظهر دائما في الميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية أو التقدير المالي والاقتصادي

وبالتالي فإن عدم اهتمام بموضوع الشفافية في تقديم المعلومات عن كل عملية المالية تقوم بها الدولة فإنه يكتشف الغموض حول التصرفات الحاصلة في تسير المال العام.

ب شفافية تقديم حسابات التخصيص الخاص:

تشير المادة 68 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية:

"يرفق قانون المالية للسنة بما يلي: قائمة الحسابات الخاصة للخرينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة بهذه الحسابات" فإنه لا تتوفر أية معلومات حول الحسابات الخاصة بالخرينة ما عدا مبالغ الاعتمادات المخصصة من طرف الميزانية العامة لفائدة حسابات التخصيص، رغم الطلب الملح من الهيئة التشريعية وتطبيق الأحكام القانون المتعلق بالقوانين المالية يجب أن يدرج جدول الإيرادات والنفقات التقديرية لكل حساب من مقترحات الميزانية كما أن صلاحية البرلمان في مراقبة حسابات التخصيص الخاصة تنقضي عند انتهائه من المصادقة على قانون المالية.

2: الإشكال الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية:

باعتباره معيار تقييم الأداء تفتح السنة المالية بقانون المالية الذي يحمل الأرقام التقديرية المنتظر تحقيقها وتختتم بقانون الضبط الميزانية (كما تنص على ذلك المواد، 78،77،76،05 من القانون 17/84) وهذا الذي يضبط نهائيا الميزانية العامة للدولة المنفذة حيث يحدد المبالغ النهائية للإيرادات والنفقات، ويعتبر أداة رقابة جد مهمة وقد حدد المشرع القواعد المنظمة لكيفية استخدام هذه رقابة بموجب قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على مايلي:

1 الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين الإيرادات والنفقات الميزانية العامة للدولة.

2 النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخرينة.

فقانون ضبط الميزانية يشكل بالنسبة للبرلمان أداة فعالة للرقابة إلا أن فعاليته من الناحية العملية يتبقى جد متواضعة حيث وابتداء من السنة المالية 1982 امتنعت الحكومة ولغاية اليوم من طرح مشاريع قوانين ضبط الميزانية على البرلمان ، وبالتالي ،الى اليوم لا يوجد ضابط أو أداة فعالة لتقييم أداء¹

3 مدونة النفقات العامة (من حيث هيكل النفقات) :

يعتمد تصنيف النفقات العامة للجزائر على تصنيف حسب الوزارات والقطاعات، ويوافق هذا تصنيف ميزانية البنود والاعتمادات، ويعتمد في ذلك على التشريع القانوني التالي:

- القانون رقم 17/84 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 جويلية 1984 المتعلق بالقانون المالية المعدل والمتمم.
- القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

وتتميز مدونة النفقات العامة بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة بدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية ومن ذلك من خلال:

- عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد الى عدة نفقات من طبيعة مختلفة.
- الوثائق المقدمة لا تبيّن تصنيف بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز.
- صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة من خلال التصنيف المالي.

4 ترحيل الاعتمادات ورخص البرامج:

ان اجراءات التي تسمح للحكومة بترحيل النفقات غير المستعملة في السنة المالية الحلية لاستعمالها في السنة المقبلة ولكن مشروع الجزائر يسمح بإستعمال هذه التقنية إلا في حالة أبواب الميزانية الخاصة بالدعم الاقتصادي والاجتماعي، واعتمادات صيانة المباني والعتاد وهذه التقنية لا تطبق في الجزائر على باقي أنواع النفقات التسير، مما أدت الى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال وذلك عند قرب انتهاء السنة المالية تسارع كل هيئة في

¹ن المرجع سابق، ص.135.

استعمال الاموال المتبقية بأي صورة من الصور . مما نتج عنه كثير من التبذير للموارد العامة، فإن عنصر ترحيل الاعتمادات يعتبر أمرا آلي ومعمول به.

أما ما يخض رخص برنامج فهي متعلقة بنفقات التجهيز والاستثمار ونفقات براس مال الميزانية الدولة خلال عدة سنوات والمتعلقة باستثمارات البنية التحتية غالبا ويطبق على نفقات برأس المال للميزانيات الملحقة والمؤسسات الادارية، ومن خلال تعديل رخص البرامج الموجهة لهذه الادارة أو تلك تستطيع الدولة في السنوات المقبلة تحديد المستوى النفقات العامة المنجزة في هذا القطاع وبالتالي يمكن للحكومة ان تقرر الزيادة في الاعتمادات أو التقليل منها على حسب مقدار الانجاز، ولكن هذا الامر غير ميسر في حالة نفقات تسير لأنها غير مرنة وتتكون من 70% ألى 80% من الاجور والمنح.

وفي الاخير يمكن قول أن تقنية ترحيل الاعتمادات ورخص البرامج هي جد مهمة في ترشيد نفقات الميزانية لكنها لا تطبق بحذافيرها من التجاوزات سابقة الذكر.¹

ثانيا: تجاوز مدة الانتهاء من المشاريع المبرمجة

لقد عرفت معظم المشاريع المبرمجة ضمن برنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو تجاوزا في مدة الانتهاء المبرمجة بها وهذا ما أثر على تكلفتها بحيث كلما زادت مدة انتهاء المشروع كلما ارتفعت تكلفته، وفي بعض الاحيان تضاعفت تكلفة المشروع نظرا لسوء التقييم وتقدير الاخطاء.²

المطلب الثالث : ركائز نجاح ترشيد الانفاق العام والأساليب الحديثة في ادارته

من أجل أن تصل عملية ترشيد الانفاق العام ولتحقيق أهدافها المرجوة يجب أن تكون المؤسسة على ركائز ضرورية لنجاحها ومن أهمها مايلي:

أولا: ركائز ترشيد الانفاق العام : ومن أهم ركائز ضرورية للإنفاق العام يمكن ابرازها فيما يلي:³

¹ المرجع سابق، ص. 135.

² بن عزة محمد، "أثار برامج الانفاق لعام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الإستثماري على النمو الإقتصادي في الجزائر"، مرجع سابق، ص.26.

³ شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الاتاق العام واحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر (2000-2010)-"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص. 92،93.

- 1 **ضرورة توافر بيئة سليمة :** ان الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدا العملية ترشيد الانفاق العام، والإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها الى الجميع، و الرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، وكذا السماح لمشاركة جميع أطراف المجتمع في رسم سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها، سوف يساهم فعلا في ذلك. هذا فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام، ما يعمل في النهاية على ترشيد الانفاق العام.
- 2 **إرادة سياسية قوية :** حيث أنه من المعلوم ان تخصيص المورد لأوجه معينة للإنفاق ، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة اذا كان المجال مفتوحا أمام امكانية المناقشة، أو اعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود الحكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لإستكمال عملية الترشيح، مما يعني أنه بالإضافة الى القدرة على اتخاذ القرار، يجب توفير الامكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه، من أجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة.
- 3 **كفاءة أجهزة الدولة وحسن ادارتها :** ان توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة في غياب جهاز إداري كفاء يتولى الاشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها، لايحقق عملية الترشيح للانفاق العام، حيث نجد -خاصة الدول المتخلفة- ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كبيرة لا تقوى الادارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.
- 4 **التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة :** ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل اليه عن طريق الخبرة على ترشيح الانفاق العام، وكذلك اقامة سياسية اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والافتتاح، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به.
- 5 **توفر نظام محاسبة ورقابة فعال :** بحيث تستطيع كل مختلف الجهات المعنية من خلال التعرف على كل العمليات الانفاق العام ومجالاته، ويكمنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدولة التزامها بنشر نتائج نشاطها، وإطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، اذ يقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما

يطمئن إليها أفرادها وهيئاتها، وهذا ما يؤدي بهم الى المساهمة في انجاح عملية الترشيح، وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.¹

ثانياً: الأساليب الحديثة في ادارة النفقات العامة:

عندما تقوم الهيئات التشريعية بسن الموازنة العامة تصبح تقديرات الانفاق مخصصة بتفويض وذلك من أجل تنفيذ نشاطات معينة والحدود المفروضة على تلك النشاطات ويمكن أن تكون المخصصات عامة أو محددة أو مزيجاً منها، فإذا كانت عامة فتعني الهيئة التشريعية بممارسة رقابة على السياسات ويمنع الرئيس التنفيذي صلاحية التصرف في ادارة وتشغيل برامج الحكومة ونشاطها، بحيث تحتوي الموازنات العامة في الغالب على عناصر لمفاهيم متعددة وهي:

هدف الانفاق العام وهدف تخطيط البرامج وسوف تركز فقط على مفهوم الانفاق.

يشمل مفهوم هدف الانفاق العام الاقسام الادارية التي تحيل طلبات الموازنة للرئيس التنفيذي والذي يقوم بفصل النفقات الخاصة التي يجب اجرائها على عدة الأشخاص الواجب توظيفهم في كل مستوى، والسلع والخدمات المحددة الواجب تأمينها خلال فترة الموازنة، بحيث يجمع الرئيس التنفيذي من خلال ممثليه الموازنة ويقوم تعديلها أو احالتها الى الهيئة التشريعية.

تقوم الهيئة التشريعية بدراسة الموازنة وتقوم بإجراء تغييرات فيها إذ كانت ضرورية و تقوم بتقدير مخصصات و ذلك حسب بنود و مبدأ أهداف الانفاق ويمكن أن يشمل تقرير تقديم الموازنة معلومات اضافية عند المدخلات وحتى بيانات حول البرامج لكنها تستعمل فقط لدعم طلبات الهدف الانفاق ومن أهم مميزات مفهوم هذا الانفاق ما يلي:

- سهولة اعداده وفهمه.
- يسهل مراقبة المحاسبة اثناء عملية تنفيذ الموازنة.
- يمكن استخدام البيانات خلال فترة من السنوات لإجراء المقارنات.

¹ المرجع سابق، ص.93.

- يتميز بأن معظم البرامج التسيير في معظم النفقات التي لا يمكن تجنبها، وتستند القرارات السنوية التغييرات في البرامج وليس الى اجمالي اعادة التخمين.

ان التوجه الحديث لمتطلبات نجاح عملية الترشيح الانفاق تقتضي بتكامل تقسيمات الموازنة سواء الميزانية الاعتمادات أو ميزانية التخطيط والبرامج بحيث يبرز كل تقسيم أوجه تصورا التقسيمات الاخرى وذلك في اطار تقسيم مركب تتوافق فيه متطلبات ترشيح الانفاق العام، ويقوم التقسيم المقترح على أساس الدمج بين عدد من التقسيمات للميزانية بما يمكن من توفير متطلبات لكل من الوظيفة التخطيطية والوظيفة الرقابية وذلك باعتبار أن هذه الوظائف تمثل متطلبات ترشيح الانفاق العام عن طريق تقسيمات الموازنة العامة.¹

الخلاصة:

خلصنا من خلال هذا الفصل إلى:

-تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة لإستثمارات العمومية و تحقيق مقومات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

¹لحسن دردوري،"سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة -دراسة المقارنة الجزائر تونس-"،مرجع سابق، ص،ص.143،144.

-نستنتج أن النمو هو متذبذب و متغير تابع للمحروقات، فقد بلغ معدل النمو الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال فترة الممتدة من 2001 إلى 2011 نسبة 3.33% في المتوسط السنوي، و أعلى نسبة محققة في فترة الدراسة قدرت ب 6.9% سنة 2003، و يعود هذا بالدرجة الأولى لإرتفاع معدل النمو قطاع المحروقات الذي قدر في نفس سنة 2003 ب 8.8%، و بدرجة أقل لقطاعات خارج المحروقات.

-نستنتج إن قيام الدولة بترشيد الإنفاق العام و توجيهه لأوجهه سليمة يؤدي إلى تخفيف العبء على الموازنة العام و يتطلب ترشيد الإنفاق العام أيضا قيام الدولة بإصلاح إدارة المالية العامة التي تعاني من خلل في إدارتها.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة محاولة معرفة اثر البرامج النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

و من خلال معالجة للإشكالية المطروحة و إبتداء من الفصل الاول حاولنا تغطية جل المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام، و الذي يكون هدفه الأساسي تحقيق منفعة عامة وتحقيق أهداف الاجتماعية و الاقتصادية ، و برغم من تزايد النفقة العامة إلا انه يجب إحترام بعض المبادئ و ظوابط وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة ، كما ان الإقتصاد في الإنفاق يعتبر شرطا ضروريا وعليه فيجب اختيار سياسة الإنفاق ملائمة لتحقيق الهدف المطلوب .

أما في الفصل الثاني نجد أن النمو الاقتصادي ما هو إلا زيادة في طاقة الإقتصاد من خلال إنتاج السلع و الخدمات ، فتحقيق النمو الاقتصادي لا يأتي من عدم و إنما يجب أن تتوفر فيه العناصر لازمة لتحقيقه و متمثلة في العمل و رأس المال و تقدم التقني ، و معروف ان هدف الأساسي لكل دولة تحقيق فوائد النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلا تقليص الفوارق الاجتماعية هذا من ناحية و من ناحية أخرى زيادة الدخل القومي ، و لقد قدم كثير من المفكرين نظريات حول النمو الاقتصادي سواء في الفكر الكلاسيكي او النيو كلاسيكي او الفكر الحديث و التي تعطي مختلف العوامل المؤثرة و محددة في النمو الاقتصادي.

أما في الفصل الثالث حاولنا معرفة مسالة تأثير برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2014 لقد أثرت عشر سنوات من الأزمة على وضع الاقتصادي في الجزائر لذلك وضعت برامج تنموية تعمل على استدراك الوضع و تتمثل هذه البرامج في(برنامج الإنعاش الاقتصادي ، برنامج التكميلي ، برنامج توظيف النمو) وخصص لكل برنامج فترة زمنية معينة و ذلك لمعرفة مدى فعالية كل برنامج ، و خلال ما تمت دراسته نجد أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له تأثير متواضع على النمو الاقتصادي ، أما برنامج التكميلي كان له تأثير إيجابي على القطاعات التالية (قطاع الفلاحي ، الأشغال العمومية ، و قطاع الطاقة و المياه)

أما برنامج التوظيف النمو لم يشهد اي تطور في قطاع المحروقات أما معدل النمو خارج قطاع المحروقات فسجل أعلى نسبة له في سنة 2012 بنسبة 7.1% ، و تعتبر الميزانية أداة التي تنفذ بها الأهداف المسطرة ضمن خطة التنموية لذلك يجب إستدراك عيوبها و خاصة في تسيير برامج الإنفاق العام، و من اجل أن تصل

عملية الإنفاق العام لتحقيق أهدافها المرجوة يجب ان تركز على ترشيد الإنفاق العام من خلال كفاءة اجهزة الدولة و حسن إدارتها و توفر نظام المحاسبة ورقابة الفعال

نتائج إختبار الفرضيات:

- 1- ثبت صحة الفرضية الأولى: حيث توصلنا من خلال دراستنا لأثر برامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 2001-2014 أن الإنفاق العام رفع من معدلات النمو الاقتصادي
- 2- تم رفض الفرضية الثانية: فلا يمكن القول أن قطاع المحروقات هو القطاع الوحيد المؤثر في معدل النمو الاقتصادي لأنه حسب ما جاء في البرنامج التكميلي فإن قطاع خارج المحروقات قدرت نسبة نموه سنة 2009 بـ 9.3% وفي برنامج التوظيف النمو قدر بـ 7.1% سنة 2012.
- 3- ثبت صحة الفرضية الثالثة: حيث نستنتج أن حكم الراشد في حقيقة الأمر إمتداد لمبدأ الإدارة الرشيدة التي هي أفضل طرق و أكملها لتحقيق الأهداف التي ترشد الإنفاق العام

نتائج الدراسة

أما النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1-تطور دور الدولة في الإقتصاد يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام .
 - 2- تساهم النفقة العامة في إزالة الفوارق الإجتماعية و تحقيق العدالة الإجتماعية
 - 3-يترتب على سياسة الإنفاق تدخل الدولة في سوق السلع و الخدمات و في تحديد مستوى التوازن الاقتصادي
 - 4- يمول الإنفاق العام عن طريق ضرائب و القروض العامة و عن طريق الإصدار النقدي الجديد
 - 5- يتأثر النمو الاقتصادي بعدة عوامل و التلوث البيئي يعتبر مؤشر سلبي عليه .
 - 6- يجب أن توجه برامج الإستثمارات إلى برامج صناعية و غير صناعية للخروج من مشكلة ضيق السوق الذي تطرقت إليه نظرية النمو المتوازن
 - 7- إن عوامل الإنتاج تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي
 - 8- تعد نقص الشفافية في تسيير أموال العامة من بين الأسباب التي ساهمت في تنامي ظاهرة هدر الاموال و الإسراف في النفقات
 - 9- إن التوجه الحديث لمتطلبات نجاح عملية لترشيد الإنفاق العام تقتضي بتكامل تقسيمات الموازنة
- التوصيات :**

- 1-يجب على الجزائر تنويع إقتصادياتها خارج المحروقات خاصة في قطاعات الصناعة

2- للحد من عجز الموازنة العامة يجب ترشيد الإنفاق العام لكي لا يتأثر الوضع الاقتصادي سلبا

3- يجب على الجزائر توزيع الإنفاق العام على مشاريع إستثمارية لأنها تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الإقتصادي

4- ضرورة انتهاز الجزائر سياسة ميزانية تكون مرتكزة على أهداف شاملة للدولة و تكون مبنية على قواعد و أسس متينة تمكنها من مقاومة اي تأثيرات داخلية او خارجية

5- يجب العمل على تهيئة مناخ إستثماري ملائم للقطاع الخاص وزيادة التنافسية بين المؤسسات على النحو يسمح بإعطاء دفعة قوية تساهم في زيادة النمو

6- يجب على الجزائر فك العزلة على المناطق النائية و الإستثمار فيها

7- على الجزائر ان تولي الإهتمام أكبر بالمواد البشرية لانها تعتبر الركيزة الاساسية للبرنامج الاقتصادي و الإجتماعي

أفاق الدراسة :

ما نستطيع قوله في الأخير ان هذه الدراسة التي قدمت ، هي عبارة عن بحث مفتوح أمام دراسات آتية كما يفتح مجال واسع للبحث في مختلف الجوانب ذات الصلة به و من بين المواضيع التي نقتربها كتطوير و إثراء لهذا البحث هي :

1 مراقبة صرف النفقات العمومية من قبل أجهزة الدولة

2 ترشيد الإنفاق العام في ظل نظام إسلامي و دوره في تقليل عجز الموازنة

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية :

الكتب

1. إبراهيم العسري، التنمية في عالم المتغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشرق، القاهرة(مصر)، 2003.
2. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية(مصر)، 2000.
3. اسماعيل شعباني، التنمية الاقتصادية، دار الهمومة، الجزائر، 1997
4. إسماعيل عبد الرحمن، حزبي محمد مرسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 1999.
5. السيد الحسني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، مطبعة العرب، القاهرة(مصر)،
6. أمير يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرة العامة وفق للتطورات الراهنة، دار الهمومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
7. ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الإقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
8. جون كينيث بالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الكويت، عالم المعرفة، 2000.
9. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر)، 2000.
10. حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978.
11. خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان(الأردن)، 2005.
12. زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة القاهرة(مصر)، 1971.
13. رفعت محجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، الإسكندرية(مصر)، 1992.
14. سوزي علي ناشد، المالية العامة، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، 2006. 33. صلاح الدين 15. صلاح الدين ناسق ، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة(مصر)، 1986.
16. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، دار الجامعية، بغداد(العراق)، 1991.
17. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، الاسكندرية(مصر)، 1992.
18. عاطف صدق ومحمد الرزار، المالية العامة، القاهرة(مصر)، 1995.
19. فايز ابراهيم حبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، السعودية، 1985.

20. فايز ابراهيم حبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، السعودية، 1985.
21. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية بيروت، 1988.
22. محمد بلقاسم بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للإيصال والنشر، الجزائر، 1990.
23. محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2003.
24. محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
25. محمد طاقة، هدى العزاري، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007.
26. محمد عبد العزيز عجمية، ايماد عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة الاسكندرية (مصر)، 2002.
27. محمد عزيز عجمية، محمد علي اليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية (مصر)، 2004.
28. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
29. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الاشعاع فنية، مصر، 1999.
30. مدحت قريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
31. معروف هوشيمار، تحليل الاقتصادي الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
32. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية تقريب محمود حسن حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
33. ناجي حسين خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة (مصر)، 2001.
34. نزار سعد الدين العيس، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
35. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد الطيف الختالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار المناهج، عمان (الأردن)، 2005.
36. يسرى أبو العلاء، ماجد شلبي وأخرون، المالية العامة والتشريع الضريبي، بدون تاريخ نشر.

الرسائل و الأطروحات:

37. بن عزة محمد، " ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 1990-2009 -"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان (الجزائر)، 2009-2010.

38. يودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة

ماجستير في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009-2010.

39. زرنوح ياسمين، اشكالية تنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص

التخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006.

40. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراة في العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006

41. سيلام حمزقولد بزوي فاتح، "فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر

2001-2014-، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات و البنوك، جامعة البويرة

(الجزائر)، 2013-2014.

42. شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الاناق العام واحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر

(2000-2010)-"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، 2011-

2012

43. صبرينة كردودي، تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة)

(الجزائر)، 2005-2006

44. طاوش قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر(1970-

2012)-"، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة تلمسان(الجزائر)، 2013-2014

45. عبد القادر عوينان، تحليل الأثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير

في العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية، جامعة بليدة(الجزائر)، 2008-2009.

46. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة مقارنة الجزائر تونس-

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بسكرة(الجزائر)، 2013-2014.

47. ماصمى أسماء، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد كلي، تلمسان (الجزائر)، 2013-2014
48. مهدي نزيه، دراسة جدوى المشروعات العامة ودورها في ترشيد الانفاق العام - دراسة حالة مديرية مصالح فلاحة لولاية مسيلة-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، بسكرة (الجزائر)، 2005-2006.
- ملتقيات و محاضرات:
49. بن عزة محمد، "أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر" مؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2011-2014، جامعة تلمسان (الجزائر)، 12/11 مارس 2013.
50. صليحة مقاسي، "الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية" ملتقى الوطني حول نحو المقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، جامعة باتنة، (الجزائر)، 2009-2010.
51. عماري عمار، محمادي وليد، "آثار الاستثمارات العمومية على أداء الاقتصادي" أبحاث مؤتمر دولي حول، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، المداخلة في الجزائر، جامعة سطيف (جزائر)، 21 مارس 2013
52. محمد كريم قروف، "تقدير فعاليات سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001-2012)"، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، 12/11 مارس 2013.
53. مدوري عبد الرزاق، "عرض وتقييم آثار البرنامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في جزائر - نظرة تحليلية-"، مؤتمر الدولي حول تقسيم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1 (جزائر)، 12/11 مارس 2013.
54. معيزي قويدري، "محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري"، سنة أولى علوم إقتصادية المركز الجامعي يحي فارس، المدية (الجزائر)، 2003-2004.

المجالات:

55. دردوري لحسن، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 14 ديسمبر 2013) جامعة بسكر (الجزائر).

56. علي سيف علي المزروعى، "أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (العدد الأول 2012، دمشق).

57. مخلوف عبد السلام، العرابي مصطفى، برنامج الانعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2004، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، (العدد الأول، 2012)، جامعة بشار (جزائر).

58. محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، جامعة ورقلة (الجزائر).

59. نبيل بوفليح، "دراسة تقسيمية السياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في جزائر في فترة 2000-2010"، أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012)، جامعة شلف (الجزائر).

60. ونادي زهيد، آليات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي غير سياستها المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، (العدد التاسع، جوان 2011)، جامعة البليدة (الجزائر).

المواقع الإلكترونية:

60. البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر، الموقع الإلكتروني:

<http://www.startimes.com/?t=25097727>

61. رئاسة حكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو، الموقع الإلكتروني: www.og.gor.dz/psre

62. عبد القادر زين، نظريات التنمية نظريات المراحل لروستو، ص.1، الموقع الإلكتروني:

2iareprop.blogspot.com

63. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، ص.15، الموقع الإلكتروني:

[www.faculty.mu.du.sa.22/04/2015.\(23:00\)](http://www.faculty.mu.du.sa.22/04/2015.(23:00))

64. محمد مهدي، نظريات التنمية الاقتصادية، الموقع الإلكتروني:

rttoribohothe.blogspot.com

65.مقدم مصطفى، عناصر النمو الاقتصادي، الموقع الالكتروني:

[www.startimes.com/?t323446022.18/04/2015\(14:18\)](http://www.startimes.com/?t323446022.18/04/2015(14:18))

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

LAVRES

66.Carloss.abillon ,onthecause opeconomicgrowth,algorapublish ing publishing,new yorR,2008.

67.shapiroe dward. macroeconomica analysis.thomson le arnining.1995.

RAPPORTS,ARTIELS:

68.Banque d'Algerie, Rapport annuel : Répartition sectorielle de la croissance du PIB réel, 2005

69.Banque d'Algérie, Rapport annuel : Répartition sectorielle de la croissance du PIBréel, 2009.

70.mimistere des finances direction generale de la prevision et des politigues2014,p06.

71.World Bank:a public expenditure review ,roport n°3627,vol 1,2007.